



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى محمد بن سعود الإسلامية

الرسالة التذميرية

مجلد اعتراف السلف

تأليف
شيخ الإسلام

فتى الدين محمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي

مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الرابعة

١٤٠٨ هـ



المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرسالة التذميرية

محمل اعتقاد السلف

تأليف
شيخ الإسلام

فقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة الحرّ في الدر مشقی

مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الرابعة

١٤٠٨ هـ

ترجمة المؤلف

هو شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام
ابن عبدالله بن الحضر بن محمد ابن تيمية النميري الحراني الدمشقي .
وتيمية هي والدة جده الأعلى (محمد) . كانت واعظة راوية .
ونسب هذا البيت الكريم اليها .

ولد في حران من أمهات مدن الجزيرة بين دجلة والفرات
سنة ٦٦١ ، وقدم به والده الى دمشق مع أسرهم عند استيلاء
التتار على بلادهم . وفي دمشق أخذ العلم عن رجالها يوم كانت
موئل العلم والدين .

وكان مشهوراً بالزهد والورع والعبادة مع الشجاعة
والفروسية ، فكان المدافع عن البلاد بسيفه ، كما كان المدافع
عن عقائد الأمة بلسانه وقلمه .

وقد قام بالدفاع عن دمشق عندما غزاها التتار ، وحاربهم
عند شقحب - جنوبي دمشق - وكتب الله هزيمة التتار ، وبهذه
المعركة سلت بلاد الشام وفلسطين ومصر والحجاز .

وطلب من الحكام متابعة الجهاد لإبادة أعداء الأمة الذين

كانوا عوناً للغزاة . فأجّج ذلك عليه حقد الحكام ، وحسد العلماء
الأقران ، ودسّ المنافقين الفجار ، فناله الأذى والسجن والنفي
والتغريب ، فما لان ولا خضع .

وكانت كلمته المشهورة :

ما يصنع أعدائي بي ؟! أنا جنّتي وبستاني في صدري أنسى
رحتي ، فهي معي لا تفارقني
أنا حبسي خلوة ، وقتلي شهادة ، واخراجي من بلدي
سياحة .

كان يقول في سجنه ، وما أكثر ما سُجن :

المحبوس من حبس قلبه عن ربه ، والمأسور من أسره هواه .
وقد زادت مؤلفاته على ثلاثمائة مؤلف ، في مختلف العلوم ،
ومنها ما هو في المجلدات المتعددة (١) .

وكانت وفاته في سجن قلعة دمشق ، ليلة الاثنين لعشرين
خلت من ذي القعدة سنة ٧٢٨ ، عليه رحمة الله .

(١) وقد يسر الله لنا طبع عدد منها ، وعندى عدد ، ما لم يطبع له من
الرسائل وسوف نبأثر بطبعها قريباً إن شاء الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

ونشهد أن لا اله الا الله

ونشهد أن محمداً عبده ورسوله — صلى الله عليه وسلم تسليماً^(١) . أما بعد
فقد سألتني من تعينت اجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه
منى في بعض المجالس ؛ من الكلام (في التوحيد والصفات) وفي (الشرع
(والقدر) لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان يعلمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه ، ويفتتح بها خطبه ، والتي درج على التزامها في غالب كتبه شيخ الاسلام . انظر هذه الخطبة مخرجة ومحقة في رسالة « خطبة الحاجة » طبع المكتب الاسلامي بتحقيق المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني .

فيهما . فانهما مع حاجة كل أحد اليهما ، ومع أن أهل النظر ، والعلم ، والإرادة ، والعباد : لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر ، والاقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة ، وبالباطل تارات ، وما يعتري القلوب في ذلك : من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات .

فالكلام في باب (التوحيد والصفات) : هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات .

والكلام في (الشرع والقدر) : هو من باب الطلب ، والإرادة : الدائر بين الارادة والمحبة ، وبين الكراهة والبغض : نقياً ، وإثباتاً .

والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات ؛ والتصديق والتكذيب ، وبين الحب والبغض ، والحض والمنع ؛ حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة ، ومعروف عند أصناف المتكلمين في العلم ، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الأيمان ، وكما ذكره المقسمون للكلام ؛ من أهل النظر ، والنحو ، والبيان ، فذكروا أن الكلام نوعان : خبر ، وإنشاء ، والخبر دائر بين النفي والإثبات ، والإنشاء أمر ، أو نهي ، أو إباحة .

وإذا كان كذلك : فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب اثباته له من صفات الكمال ، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه بما يضاد هذه الحال ، ولا بد له في أحكامه

من أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلق المتضمن كمال قدرته ، وعموم مشيئته
ويثبت أمره المتضمن ببيان ما يحبه ويرضاه : من القول والعمل ، ويؤمن
بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل .

وهذا يتضمن (التوحيد في عبادته) وحده لا شريك له : وهو التوحيد
في القصد والإرادة والعمل ، والأول يتضمن (التوحيد في العلم والقول) كما دل
على ذلك سورة (قل هو الله أحد) ودل على الآخر سورة : (قل يا أيها الكافرون)
وهما سورتا الاخلاص ، وبهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة
في ركعتي الفجر ، وركعتي الطواف ، وغير ذلك .

فأما الأول وهو (التوحيد في الصفات) فالأصل في هذا الباب أن يوصف
الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفته به رسله : نفيًا وإثباتًا ؛ فيثبت لله ما أثبتته
لنفسه ، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه .

وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبتته من الصفات ، من غير
تكليف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل .

وكذلك ينقون عنه ما نفاه عن نفسه ، مع إثبات ما أثبتته من الصفات ،
من غير إلحاد : لا في أسمائه ولا في آياته ، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون
في أسمائه وآياته ، كما قال تعالى : (والله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين
يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون) وقال تعالى : (إن الذين يلحدون

في آياتنا لا يخفون علينا أفن يلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة؟ اعملوا ما شئتم (الآية).

فطريقهم تتضمن اثبات الأسماء والصفات ، مع نفي بمائلة المخلوقات : اثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قال تعالى : (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) .

ففي قوله (ليس كمثل شيء) : رد للتشبيه والتمثيل ، وقوله : (وهو السميع البصير) : رد للحاد والتعطيل .

والله سبحانه : بعث رسله (باثبات مفصل ، ونفي بجمل) فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى : (فاعبدوه واصطبروا لعبادته هل تعلم له سمياً) . قال أهل اللغة : هل تعلم له سمياً أي نظيراً يستحق مثل اسمه . ويقال : مسامياً يساميه ، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس (هل تعلم له سمياً) مثلاً أو شبيهاً .

وقال تعالى (لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد) وقال تعالى : (فلا تجعلوا لله أنداداً وأتمتعون) وقال تعالى : (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) وقال تعالى : (وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما

يَصِفُونَ * بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَتَى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخُلِقَ
كُلُّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ؟) .

وقال تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا *
الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ)
وقال تعالى : (فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبُّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ
شَاهِدُونَ ؟ * أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكَهُمْ يَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهِ وَانْهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى
الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ ؟
فَاتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِسْبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ
إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمَخْلَصِينَ) إلى قوله :
(سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ الْمُفْتَرُونَ الْمُشْرِكُونَ ، وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ، لِسَلَامَةٍ
مَا قَالُوهُ مِنَ الْإِفْكِ وَالشُّرْكِ ، وَحَمْدَ نَفْسِهِ ؛ إِذْ هُوَ سُبْحَانَهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْحَمْدِ بِمَا
لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، وَبَدِيعَ الْخَلْقَاتِ .

وَأَمَّا (الْآيَاتُ الْمَفْصَلُ) : فَانْه ذَكَرَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ، مَا أُنْزِلَ فِي مُحْكَمِ
آيَاتِهِ كَقَوْلِهِ : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) الْآيَةُ بِكُلِّهَا . وَقَوْلُهُ : (قُلْ هُوَ
اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) السُّورَةُ ، وَقَوْلُهُ : (وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) (وَهُوَ الْعَلِيمُ
الْقَدِيرُ) (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)

(وهو الغفورُ الدودُّ ذو العرشِ المجيدِ فَتَأَنَّى لما يريد) (هو الأولُ والآخِرُ والظاهرُ والباطنُ وهو بكلِّ شيءٍ عليمٌ • هو الذي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) .

وقوله : (ذلك بأنهم اتَّبَعُوا مَا اسَّخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ)
وقوله : (فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ) الآية ، وقوله : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ)
وقوله : (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ) وقوله : (إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا ينادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ) وقوله : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ) وقوله : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)

وقوله : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) وقوله : (وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا) وقوله : (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) وقوله : (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) وقوله : (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ • هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ

اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ • هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمَصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ
مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ).

الى أمثال هذه الآيات ، والاحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم
في أسماء الرب تعالى وصفاته ، فان في ذلك من اثبات ذاته وصفاته على وجه
التفصيل ، واثبات وحدانيته بنفي التثني ، ما هدى الله به عباده الى سواء السبيل
فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم ، من الكفار والمشركين ، والذين أوتوا
الكتاب ، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة ، والجهمية والقرامطة
والباطنية ونحوهم : فانهم على ضد ذلك ، يصفونه بالصفات السلبية على وجه
التفصيل ، ولا يثبتون الوجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل ، وإنما
يرجع إلى وجود في الأذهان ، يتمتع بتحقيقه في الأعيان .

فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التثني ؛ فانهم يمثلونه بالمتعنتات ،
والمعدومات ، والجمادات ؛ ويعطون الأسماء والصفات ، تعطيلاً يستلزم
نفي الذات .

فقلاتهم يسلبون عنه التقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم ،
ولا حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ، لانهم يزعمون أنهم إذا وصفوه
بالاثبات شبهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات ،

فسلبوا النقيضين ، وهذا يمتنع في بداهة القول ؛ وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب ، وما جاء به الرسول ، فوقعوا في شر بما فروا منه ، فانهم شبهوه بالمتنعات ، اذ سلب النقيضين بجمع النقيضين ، كلاهما من المتنعات .

وقد علم بالاضطرار : أن الوجود لا بدله من موجد ، واجب بذاته ؛ غني عما سواه ؛ قديم أزلي ؛ لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم ، فوصفه بما يمتنع وجوده ، فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو القدم .

وقادهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم فوصفوه بالسلب والاضافات ، دون صفات الإثبات ، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق ، وقد علم بصرح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن ، لا فيما خرج عنه من الموجودات وجعلوا الصفة هي الموصوف . فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهيات وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى ، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة ، جحداً للعلوم الضروريات .

وقادهم طائفة ثالثة من أهل الكلام ، من المعتزلة ومن أتبعهم ؛ فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات — فمنهم من جعل العليم ، والقدير ؛ والسميع ؛ والبصير ؛ كالأعلام المحضة المترادفات ، ومنهم من قال عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات .

والكلام على فساد مقالة هؤلاء ويان تناقضها بصريح المعقول المطابق
لصحيح المنقول : مذكور في غير هذه الكلمات .

وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره ، وفي شرمته ، مع
ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ، ولو أمعنوا النظر لسوا بين التماثلات ،
وفرقوا بين المختلفات ، كما تقتضيه المعقولات ؛ ولكانوا من الذين أوتوا
العلم ، الذين يرون أنما أنزل الى الرسول هو الحق من ربه ، ويهدي الى
صراط العزيز الحميد .

ولكنهم من أهل الجهولات ، المشبهة بالمعقولات ، يسفستون في
العقليات ، ويقرمطون في السمعيات .

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم ، غني عما
سواه ، اذ نحن نشاهد حدوث المحدثات : كالحیوان والمعدن والنبات ،
والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع ، وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد
له من محدث والممكن لا بد له من موجد ، كما قال تعالى : (أم خلقوا من غير
شيء أم هم الخالقون ؟) فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون
لأنفسهم تعين أن لهم خالقاً خلقهم .

واذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه ،
وما هو محدث ممكن ، يقبل الوجود والعدم : فعلوم أن هذا موجود ، وهذا

موجود ، ولا يلزم من اتفاقها في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام : لا يقتضي تماثلها في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره .

فلا يقول عاقل إذا قيل ان العرش شيء موجود ، وان البعوض شيء موجود : ان هذا مثل هذا ؛ لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود ، لانه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل النهن يأخذ معنى مشتركاً كلياً ، هو مسمى الاسم المطلق ، واذا قيل هذا موجود وهذا موجود : فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره ؛ مع أن الاسم حقيقة في كل منهما .

ولهذا سمي الله نفسه بأسماء ، وسمى صفاته بأسماء ؛ وكانت تلك الأسماء محتصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء محتصة بهم ، مضافة إليهم ، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ؛ ولم يلزم من اتفاق الإسمين ، وتماثل مساهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص : اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلاً عن أن يتحد مساهما عند الإضافة والتخصيص .

فقد سمي الله نفسه حياً ، فقال : (الله لا إله الا هو الحي القيوم) وسمى بعض عباده حياً ؛ فقال : (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) وليس هذا الحي مثل هذا الحي ، لأن قوله الحي إسم لله محتص به ، وقوله :

(يخرج الحي من الميت) اسم للحي المخلوق محتص به ، وإنما يتفان إذا أطلقا
وجردا عن التخصيص ؛ ولكن ليس المطلق مسمى موجود في الخارج ، ولكن
العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك
بما يتميز به الخالق عن المخلوق ، والمخلوق عن الخالق .

ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها ما دل عليه الاسم
بالمواطأة والإتفاق ، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص : المانعة من مشاركة
المخلوق للخالق في شيء من خصائصه - سبحانه وتعالى .

وكذلك سمي الله نفسه علياً حليماً ، وسمى بعض عباده علياً فقال :
(وبشرناه بغلام عليم) يعني اسحق ، وسمى آخر حليماً فقال : (وبشرناه بغلام
حليم) يعني اسماعيل ، وليس العليم كالعليم ، ولا الحليم كالحليم .

وسمه نفسه سميعاً بصيراً ، فقال : (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى
أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ان الله نعياً يعظكم به ان الله كان
سميعاً بصيراً) . وسمى بعض عباده سميعاً بصيراً فقال : (انا خلقنا الإنسان
من نطفة أمشاج ننبئله فجعلناه سميعاً بصيراً) وليس السميع كالسميع ولا
البصير كالبصير .

وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم . فقال : (ان الله بالناس لرؤوف رحيم)
وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم فقال : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز

عليه ما عَنَّمْ حريصٌ عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) وليس الرؤوف كالرؤوف ولا الرحيم كالرحيم .

وسمى نفسه بالملك . فقال : (الملك القدوس) ، وسمى بعض عباده بالملك فقال (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) (وقال الملك اتوني به) . وليس الملك كالملك .

وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن ، وسمى بعض عباده بالمؤمن فقال : (أفن كان مؤمناً كن كان فاسقاً ؟ لا يستوون) وليس المؤمن كالؤمن .

وسمى نفسه بالعزیز فقال : (العزيز الجبار المتكبر) وسمى بعض عباده بالعزیز ، فقال : (وقالت امرأة العزيز) وليس العزيز كالعزیز .

وسمى نفسه الجبار المتكبر ، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر فقال : (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) وليس الجبار كالجبار ، ولا المتكبر كالمتكبر ، ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سمي صفاته بأسماء ، وسمى صفات عباده بنظير ذلك ، فقال : (ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء) (أنزله بعلمه) وقال : (ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين) وقال : (أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) . وسمى صفة المخلوق علماً وقوة ، فقال : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) وقال : (وفوق كل ذي علم عليم) وقال : (فرحوا بما عندهم من العلم) وقال : (الله الذي

خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْئَةً)
وقال : (ويزدكم قوة الى قوتكم) وقال : (والسماء بيناها بأيد) أي بقوة ، وقال :
(واذكر عبدنا داود ذا الأيد) أي ذا القوة وليس العلم كالعلم ، ولا القوة كالقوة .

ووصف نفسه بالمشيئة ووصف عبده بالمشيئة ، فقال : (لمن شاء منكم أن
يستقيم * وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين) وقال : (إن هذه
تذكرة لمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا * وما تشاؤون الا أن يشاء الله ان الله
كان عليا حكيمًا) .

وكذلك وصف نفسه بالإرادة وعبده بالإرادة ، فقال : (تريدون عَرْضَ
الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) .

ووصف نفسه بالمحبة ووصف عبده بالمحبة فقال : (فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ
يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) وقال : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) .

ووصف نفسه بالرضا ووصف عبده بالرضا ، فقال : (رضي الله عنهم
ورضوا عنه) ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا ارادته مثل
ارادته ، ولا محبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه .

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار ، ووصفهم بالمقت ، فقال :
(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُتَادُونَ لِلَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ
فَتُكْفَرُونَ) وليس المقت مثل المقت .

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد ، كما وصف عبده بذلك ، فقال :
(ويمكرون ويمكر الله) وقال : (إنهم يكيدون كيداً وأكيد كيداً) وليس المكر
كالمكر ، ولا الكيد كالكيد .

ووصف نفسه بالعمل ، فقال : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا عَمَلَتْ أَيْدِينَا
أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ؟) ووصف عبده بالعمل فقال (جزاء بما كنتم تعملون)
وليس العمل كالعمل .

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة ، فقال : (وناديناه من جانب الطور
الأيمن وقربناه نجياً) وقال : (ويوم يناديهم) وقال : (وناداهما ربهما) ووصف
عباده بالمناداة والمناجاة ، فقال : (إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم
لا يعقلون) وقال : (إذا ناجيتهم الرسول) وقال : (إذا تناجيتهم فلا تتناجوا بالإثم
والعدوان) . وليس المناداة ولا المناجاة كاللناجاة والمناادات .

ووصف نفسه بالتكليم في قوله : (وكلم الله موسى تكليماً) وقوله : (ولما جاء
موسى لميقاتنا وكلمه ربه) وقوله : (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ
كَلَّمَ اللَّهُ) ووصف عبده بالتكليم في قوله : (وَقَالَ الْمَلِكُ اسْتَوْثِنِي بِهِ اسْتَخْلَصْهُ لِنَفْسِي
فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ) وليس التكليم كاللنكليم . ووصف نفسه
بالنبي ، ووصف بعض الخلق بالنبي فقال : (وَإِذْ أَسْرَأُ النَّبِيَّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ
حَدِيثاً فَلَمَّا نَبَأَ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا
نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ) وليس الانباء كالالنباء .

ووصف نفسه بالتعليم ، ووصف عبده بالتعليم ، فقال : (الرحمن * علم القرآن * خلق الانسان * علمه البيان) وقال : (تعلونن مما علمكم الله) وقال : (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وليس التعليم كالتعليم .

وهكذا وصف نفسه بالغضب فقال : (وغضب الله عليهم ولعنهم) ووصف عبده بالغضب في قوله : (ولما رجع موسى الى قومه غضبان أسفاً) وليس الغضب كالغضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك في سبع مواضع من كتابه ، أنه استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره في مثل قوله : (لتستووا على ظهوره) وقوله : (فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك) وقوله : (واستوت على الجودي) وليس الاستواء كالاستواء .

ووصف نفسه ببسط اليدين فقال : (وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بلى يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء) .

ووصف بعض خلقه ببسط اليد في قوله : (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط ؛ وإذا كان المراد بالبسط الاعطاء والجود : فليس اعطاء الله كاعطاء خلقه ، ولا جوده كجودهم . ونظائر هذا كثيرة .

فلا بد من اثبات ما أثبتته الله لنفسه ، ونفي مماثلته بخلقه .

فن قال : ليس لله علم ، ولا قوة ولا رحمة ولا كلام ، ولا يحب ولا يرضى ولا نادى ، ولا ناجى ، ولا استوى : كان معطلا جاحداً ، مثلاً لله بالمعدومات والجمادات .

ومن قال له علم كعلمي ، أو قوة كقوتي ، أو حب كحي ، أو رضا كرضائي أو يدان كيداي أو استواء كاستوائي كان مشبهاً مثلاً لله بالحيوانات ؛ بل لا بد من اثبات بلا تمثيل ، وتزيه بلا تعطيل .

ويتبين هذا

بأصلين شرفين .

ومثلين مضروبين

و بخاتمة جامعة

إثبات بعض الصفات إثبات للباقي

فأما الأصلان : فأحدهما أن يقال : (القول في بعض الصفات كالقول في بعض) فإن كان المخاطب ممن يقول : بأن الله حي بجملة ، عليم بعلم ، قدير بقدره ، سميع بسمع ، بصير يبصر متكلم بكلام ، مرید بإرادة ، ويجعل ذلك كله حقيقة ، وينازع في محبته ورضاه ، وغضبه وكرهه ، فيجعل ذلك مجازاً ، ويفسره إما بالإرادة ، وإما ببعض المخلوقات ، من النعم والعقوبات .

فيقال له : لا فرق بين ما نفيت ، وبين ما أثبت ، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر ؛ فإن قلت : إن إرادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته ورضاه وغضبه وهذا هو التمثيل .

وإن قلت : إن له إرادة تليق به ؛ كما أن للمخلوق إرادة تليق به . قيل لك : وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به ، وللمخلوق رضا وغضب يليق به .

وان قلت : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، فيقال له : والإرادة

ميل النفس الى جلب منفعة ، أو دفع مضرة ، فان قلت : هذه إرادة المخلوق
قليل لك : وهذا غضب المخلوق .

وكذلك يلزم القول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته ؛ ان نقي عنه
الغضب ، والمحبة ، والرضا ، ونحو ذلك بما هو من خصائص المخلوقين ؛ فهذا
منتف عن السمع والبصر ، والكلام وجميع الصفات .

وان قال : انه لا حقيقة لهذا الا ما يختص بالمخلوقين ؛ فيجب نفيه عنه .
قل له : وهكذا السمع ، والبصر ، والكلام ، والعلم ، والقدرة .

فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض يقال له : فيما نفاه كما يقوله هو
لمنازعه فيما أثبتته .

فاذا قال المعتزلي : ليس له ارادة ، ولا كلام قائم به ؛ لان هذه الصفات لا تقوم
إلا بالمخلوقات ، فانه يبين للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا
تكون كصفات المحدثات ، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة
والرضا ونحو ذلك .

فان قال : تلك الصفات أثبتها بالعقل ، لان الفعل الحادث دل على القدرة ،
والتخصيص دل على الارادة ، والإحكام دل على العلم ، وهذه الصفات
مستلزمة للحياة ، والحلي لا يخلو عن السمع ، والبصر ، والكلام ،
أو ضد ذلك .

قال له سائر أهل الاثبات : لك جوابان .

أحدهما أن يقال : عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين ، فذهب
أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك ، فإنه لا ينفيه .

وليس لك أن تنفيه بغير دليل ، لأن الثاني عليه الدليل كما على المثبت ،
والسمع قد دل عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي ، فيجب
إثبات ما أثبتته الدليل ، السالم عن المعارض المقاوم .

الثاني أن يقال : يمكن إثبات هذه الصفات بتظير ما أثبت به تلك
من العقليات .

فيقال نفع العباد بالإحسان اليهم يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص
على المشيئة ، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم ، وعقاب الكافرين يدل على
بغضهم ، كما قد ثبت بالشهادة والخبر : من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه ،
والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - وهي ما تنتهي إليه مفعولاته
ومأموراته من العواقب الحميدة - تدل على حكمته البالغة ؛ كما يدل التخصيص
على المشيئة ، وأولى : لقوة العلة الغائية ؛ ولهذا كان ما في القرآن من بيان
ما في مخلوقاته من النعم والحكم : أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة
على محض المشيئة .

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء ، كالمعتزلي الذي يقول :
انه حي عليم قدير ، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة .

قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء ، وإثبات الصفات ، فإنك ان قلت :
إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضى تشبيهاً أو تجسيماً ، لانا لا نجد في الشاهد
متصفاً بالصفات إلا ما هو جسم ، قيل لك : ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى
حي عليم قدير إلا ما هو جسم ، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده
في الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء ، بل وكل شيء لأنك لا تجده في الشاهد
إلا للجسم .

فكل ما يحتاج به من نفي الصفات يحتاج به نافي الأسماء الحسنى : فما كان جواباً
لذلك كان جواباً لمثبتي الصفات .

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات ، وقال لا أقول : هو
موجود ، ولا حي ، ولا عليم ، ولا قدير ؛ بل هذه الأسماء لخلقاته ، إذ هي مجاز ،
لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم .

قيل له : وكذلك اذا قلت : ليس بموجود ، ولا حي ، ولا عليم ، ولا
قدير : كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات ، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات .

فإن قال : أنا أنفي النقي والإثبات . قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه
النقيضان من الممتعات ، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجوداً معدوماً ،

أولا موجوداً ولا معدوماً ، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم ، أو الحياة والموت ، أو العلم والجهل ، أو يوصف بنى الوجود والعدم ، وننى الحياة والموت ، وننى العلم والجهل .

فإن قلت إنما يمتنع ننى النقيضين عما يكون قابلا لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة ؛ لا تقابل السلب والإيجاب ، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ، ولا حي ولا ميت ، إذ ليس بقابل لهما .

قيل لك : أولاً هذا لا يصح في الوجود والعدم ، فانهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر .

وأما ما ذكرته من الحياة والموت ، والعلم والجهل : فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على ننى الحقائق العقلية ، وقد قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ؟) فسمى الجماد ميتاً ، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك ثانياً : فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك - فالأعمى الذى يقبل الإتصاف بالبصر أكل من الجماد الذى لا يقبل واحداً منهما ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجامدات التى لا تقبل ذلك .

وأيضاً فالأقبل الوجود والعدم : أعظم امتاعاً من القابل للوجود والعدم ؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم ، وفيهما جميعاً فما نقيت عنه قبول الوجود والعدم : كان أعظم امتاعاً عما نقيت عنه الوجود والعدم ، وإذا كان هذا امتاعاً في صرائح القول فذلك أعظم امتاعاً ؛ فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم المتعات . وهذا غاية التناقض والفساد .

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع التقيضين : الوجود والعدم ؛ ورفعهما بكليتهما . ومن يقول لا أثبت واحداً منهما فامتاعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر ، وإنما هو كجهل الجاهل وسكوت الساكت الذي لا يعبر عن الحقائق . وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتاعاً عما يقدر قبوله لهما - مع نقيتهما عنه - فما يقدر لا يقبل الحياة ولا الموت ، ولا العلم ولا الجهل ، ولا القدرة ولا العجز ، ولا الكلام ولا الخرس ، ولا العي ولا البصر ، ولا السمع ولا الصمم : أقرب إلى المندوم المتع مما يقدر قابلاً لهما - مع نقيتهما عنه - وحيث نقيتهما مع كونه قابلاً لهما أقرب إلى الوجود والممكن ، وما جاز لواجب الوجود - قابلاً - وجب له ؛ لعدم توقف صفاته على غيره ؛ فإذا جاز القبول وجب ؛ وإذا جاز وجود القبول وجب ؛ وقد بسط هذا في موضع آخر . وبين وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه .

وقيل له أيضاً : اتفاق المسمين في بعض الأسماء والصفات : ليس هو

التشبيه والتمثيل ، الذى نقتله الأدلة السمعية والعقلية ، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوده أو جوازه أو امتناعه ؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه - سبحانه وتعالى .

وأما ما نفيه فهو ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيهاً وتجبساً تمويه على الجاهل ، الذين يظنون أن كل معنى سماه مسم بهذا الاسم يجب نفيه ؛ ولو ماغ هذا : لكان كل مطلق يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل ، وبهذه الطريقة : أفسدت الملاحظة على طوائف الناس عقولهم ، ودينهم ، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ النقي والضلالة .

وإن قال نقاة الصفات : اثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات ، وهذا تركيب ممتنع . قيل : وإذا قلتم : هو موجود واجب ، وعقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق ولذيد وملئذ ولذة . أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغايرة في العقل ، وهذا تركيب عندكم ، وأتم تلبثونه وتسمونه توحيداً .

فإن قالوا : هذا توحيد في الحقيقة وليس هذا تركيباً ممتنعاً . قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة ؛ وليس هو تركيباً ممتنعاً .

وذلك أنه من المعلوم في صريح العقول أنه ليس معنى كون الشيء عالماً هو معنى كونه قادراً ، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالماً قادراً ؛ فمن جوز أن تكون هذه الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة ، ثم إنه متناقض ، فانه ان جوز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا ، فيكون الوجود واحداً بالعين لا بالنوع ، وحينئذ فاذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب كان وجود كل مخلوق يعدم بعدم وجوده ، ويوجد بعد عدمه : هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي ، الذي لا يقبل العدم ، واذا قدر هذا كان الوجود الواجب موصوفاً بكل تشبيه وتجسيم ، وكل نقص وكل عيب ؛ كما يصرح بذلك (أهل وحدة الوجود) الذين طردوا هذا الأصل الفاسد ، وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير .

وهذا باب مطرد ، فان كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات : لا ينفي شيئاً فراراً عما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرمته ، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديماً ، متصفاً بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلاً للخلقة .

فيقال له : هكذا القول في جميع الصفات ، وكل ما تثبت من الأسماء والصفات : فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لما فهم الخطاب ؛ ولكن نعلم أن ما اختص الله به ، وامتاز عن خلقه : أعظم مما يخاطر بالبال ، أو يدور في الخيال .

القول بالصفات كالقول بالذات

أن يقال : (القول في الصفات كالقول في الذات) ، فإن الله ليس كمثل شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله . فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات . فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات .

فإذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟ قيل له كما قال ربعة ومالك وغيرهما رضى الله عنهما : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة ، لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ، ولا يمكنهم الإجابة عنه .

وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته ، قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله ، اذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، وهو فرع له وتابع له ؛ فكيف تطلبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره ، وتكليمه ، واستوائه ونزوله ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته .

وإذا كنت تقرر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال

لا يماثلها شيء ، فسمعه وبصره وكلامه ، وزوله واستواؤه : ثابت في نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ، وزولهم واستواؤهم .

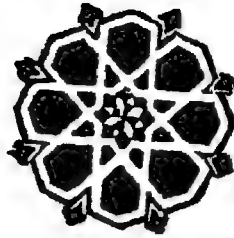
وهذا الكلام لازم لهم في العقليات ، وفي تأويل السمعيات : فان من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل - إذا - ألزم فيما تفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته ، ولو طُلب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا : لم يجد بينهما فرقاً .

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض - الذين يوجبون فيما نفوه : أما التفويض ؛ وأما التأويل المخالف لمقتضي اللفظ - قانون مستقيم . فإذا قيل لهم : لم تأولتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم في النفي .

وكذا تناقضهم في الإثبات ؛ فان من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها ، فأنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه الى معنى آخر : لزمهم في المعنى المصروف اليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه .

فإذا قال قائل : تأويل محبه ورضاه ، وغضبه وسخطه : هو ارادته للثواب والعقاب ؛ كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت ، والرضا والسخط

ولو فسر ذلك بمفعولاته ، وهو ما يخلفه من الثواب والعقاب ، فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فر منه ، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولاً بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ، ويسخطه ويغضبه المتيب المعاقب ، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثلاً ، وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات .



ما يثبت من الصفات

وأما (المثلان المضروبان) : فإن الله — سبحانه وتعالى — أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات : من أصناف المطاعم والملابس ، والمناكح والمساكن ؛ فأخبرنا أن فيها لبناً وعسلاً ، وخمراً وماء ، ولحماً وحريراً وذهباً وفضة ، وفاكهة وحروراً وقصوراً .

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء .

وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا وليست بمائلة لها ؛ بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى : فالخالق — سبحانه وتعالى — أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ، ومباينته لمخلوقاته : أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق ، وهذا بين واضح ، ولهذا اختلف الناس في هذا المقام ثلاث فرق :

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم

الآخر ، مع عليهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة ، وأن مباينة الله لخلقه أعظم .

والفريق الثاني : الذين اثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات ؛ مثل طوائف من أهل الكلام .

والفريق الثالث : نفوا هذا وهذا ، كالقرامطة ، والباطنية ، والفلاسفة أتباع المشائين ، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب ؛ فيجعلون الشرائع المأمور بها ، والمحظورات المنهي عنها ؛ لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها ، كما يتأولون من الصلوات الخمس ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت . فيقولون : ان الصلوات الخمس معرفة أسرارهم ، وان صيام رمضان كتمان أسرارهم ، وان حج البيت السفر الى شيوخهم ، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار انها كذب واقتراء على الرسل صلوات الله عليهم ، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه ، والحاد في آيات الله .

وقد يقولون الشرائع تلزم العامة دون الخاصة ، فاذا صار الرجل

من عارفهم ومحققهم وموحيدهم : رفعوا عنه الواجبات ، وابعوا له المحظورات ، وقد يدخل في المنتسبين الى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب .

وهؤلاء الباطنية : هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وما يحتج به على الملاحدة أهل الإيمان والاثبات : يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والاثبات على من يشرك هؤلاء في بعض الحادهم ، فاذا أثبت الله تعالى الصفات ونفى عنه بمائلة المخلوقات — كما دل على ذلك الآيات البينات — كان ذلك هو الحق الذي يوافق المعقول والمنقول ، ويهدم أساس الحاد والضلالات .

والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التي فيها بمائلة لخلقه ، فان الله لا مثيل له ؛ بل له « المثل الأعلى » فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل ، ولا في قياس شمول تستوى أفرادها ، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فخالق أولى به ، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فخالق أولى بالتنزيه عنه ، فاذا كان المخلوق منزهاً عن بمائلة المخلوق مع الموافقة في الاسم : فخالق أولى أن ينزه عن بمائلة المخلوق ، وان حصلت موافقة في الاسم .

وهكذا القول في (المثل الثاني) .

وهو أن (الروح) التي فينا — فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء ، وأنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة .

والناس مضطربون فيها ؛ فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءاً من البدن ، أو صفة من صفاته ، كقول بعضهم : إنها النفس أو الريح التي ترد في البدن ، وقول بعضهم : إنها الحياة أو المزاج ، أو نفس البدن .

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم ، وهي أمور لا يتصف بها إلا تمتع الوجود ، فيقولون : لا هي داخلة في البدن ولا خارجة ، ولا مباينة له ولا مداخله له ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصعد ولا تهبط ، ولا هي جسم ولا عرض .

وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة .

وقد يقولون : إنها لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخله ، وربما قالوا ليست داخلة في أجسام العالم ولا خارجة عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها ، ونحو ذلك من الصفات السلبية ، التي تلحقها بالمعدوم والممتنع .

وإذا قيل لهم : لإثبات مثل هذا تمتع في ضرورة العقل ، قالوا : بل هذا ممكن بدليل أن الكليات ممكنة موجودة وهي غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا في العيان ؛ فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال ، الذي لا ينجي فسادَه على غالب الجهال .

واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير .

وسبب ذلك أن الروح - التي تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة - ليست هي من جنس هذا البدن ، ولا من جنس العناصر والمولدات منها ؛ بل هي من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسلب التي توجب مخالفتها للأجسام المشهودة ، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ .

وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل .

فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي .

فإن أهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن ، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسمًا ؛ ولهذا يقولون : الروح والجسم ؛ كما قال تعالى : (وَإِذَا رَأَوْهُمْ تَعْجَبُ أَجْسَامُهُمْ) ، وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ (وقال تعالى : (وزاده ' بسطة في العلم والجسم) .

وأما أهل الكلام : فمنهم من يقول «الجسم هو الموجود ؛ ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : هو المركب من الجواهر المفردة ومنهم من يقول : هو المركب من المادة والصورة ، وكل هؤلاء يقولون : انه مشار إليه إشارة حسية ، ومنهم من يقول : ليس مركباً من هذا ولا من هذا ، بل هو مما يشار إليه ، ويقال : انه هنا أو هناك ؛ فعلى هذا ان كانت الروح مما يشار اليها ويتبعها بصر الميت - كما قال : صلى الله عليه وسلم : « ان الروح إذا خرجت تبعها البصر » - وانها تقبض ويعرج بها الى السماء - كانت الروح جسماً بهذا الاصطلاح .

والمقصود : أن الروح اذا كانت موجودة حية ، عالمة قادرة ، سميعة بصيرة : تصعد وتنزل ، وتذهب وتجيء ، ونحو ذلك من الصفات ، والعقول قاصرة عن تكيفها وتحديدتها ؛ لانهم لم يشاهدوا لها نظيراً . والشئ انما تدرك حقيقته بمشاهدته ، أو مشاهدة نظيره .

فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات :

فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته ؛ وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها .

فإذا كان من نفي صفات الروح جاحداً معطلا لها ، ومن مثلها بما يشاهده
من المخلوقات جاهلاً بمثلها لها بغير شكلها ، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات ،
مستحقة لما لها من الصفات : فالخالق — سبحانه وتعالى — أولى أن يكون من
نفي صفاته جاحداً معطلا ، ومن قاسه بخلقه جاهلاً به بمثلها ، وهو — سبحانه
وتعالى — ثابت بحقيقة الإثبات ، مستحق لما له من الأسماء والصفات .

انجائمتہ الجامعۃ

القاعدۃ الاولی

أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي .

فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سمیع بصیر ، ونحو ذلك .

والنفي كقوله لا تأخذه سنة ولا نوم .

وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا اذا تضمن إثباتاً ، وإلا فجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال ؛ لأن النفي المحض عدم محض ؛ والعدم المحض ليس بشيء ، وما ليس بشيء فهو كما قيل : ليس بشيء ؛ فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً .

ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والمتنع ، والمعدوم والمتنع لا يوصف بمدح ولا كمال .

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح ،
كقوله : (الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) الى قوله : (ولا
يؤوده حفظهما) فنفى السنة والنوم : يتضمن كمال الحياة والقيام ؛ فهو مبين لكمال
أنه الحي القيوم ، وكذلك قوله : (ولا يؤوده حفظهما) أى لا يكرنه ولا يشغله
وذلك مستلزم لكمال قدرته وتامها ، بخلاف المخلوق القادر اذا كان يقدر على
الشيء بنوع كلفة ومشقة ، فإن هذا نقص في قدرته وعيب في قوته .

وكذلك قوله : (لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض)
فإن نفي العزوب مستلزم لعلبه بكل ذرة في السموات والأرض .

وكذلك قوله : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ
وَمَا مِنَّا مِنْ لُغُوبٍ) فإن نفي مس اللغوب ، الذى هو التعب والإعياء
دل على كمال القدرة ونهاية القوة ، بخلاف المخلوق الذى يلحقه من التعب
والكلال ما يلحقه .

وكذلك قوله : (لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ) انما نفي الإدراك الذى هو الإحاطة ،
كما قاله أكثر العلماء ، ولم ينف مجرد الرؤية ؛ لان المعدوم لا يرى ، وليس
في كونه لا يرى مدح ؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم معدوحاً ، وانما المدح
في كونه لا يحاط به وإن روى ؛ كما أنه لا يحاط به وان علم ، فكما أنه اذا علم
لا يحاط به علماً ؛ فكذلك اذا روى لا يحاط به رؤية .

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمتة ما يكون مدحاً وصفة كمال ، وكان ذلك دليلاً على إثبات الرؤية لاعلى نفيها ، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .

واذا تأملت ذلك : وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتاً هو مما لم يصف الله به نفسه ، فالذين لا يصفونه الا بالسلب : لم يثبتوا في الحقيقة الها محموداً ، بل ولا موجوداً وكذلك من شاركهم في بعض ذلك ، كالذين قالوا لا يتكلم أو لا يرى أو ليس فوق العالم ، أو لم يستوعب العرش .

ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، ولا مابين للعالم ولا محايث له ؛ اذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم ؛ وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت .

ولهذا قال محمود بن سبكتكين ، لمن ادعى ذلك في الخالق : ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم . وكذلك كونه لا يتكلم ، أو لا ينزل ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال ؛ بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمقصودات أو المعدومات . فهذه الصفات : منها ما لا يتصف به الا المعدوم ، ومنها ما لا يتصف به الا الجمادات والناقص .

فمن قال : لا هو مابين للعالم ولا مداخل للعالم فهو بمنزلة من قال : لا هو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدث ، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له .

ومن قال : انه ليس بحى ، ولا ميت ولا سميع ولا بصير ، ولا متكلم :
لومه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم .

فان قال : العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر ، وما لم يقبل
البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير .

قل له : هذا اصطلاح اصطلاحتموه ، وإلا فما يوصف بعدم الحياة
والسمع والبصر والكلام : يمكن وصفه بالموت والعمى ، والخرس والعجمة .

وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فان الله
قادر على جعل الجراد حياً كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصى ،
وأيضاً فالذى لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً عن لا يقبل الاتصاف
بها مع اتصافه بنقائضها .

فالجراد الذى لا يوصف بالبصر ولا العمى ، ولا الكلام ولا الخرس :
أعظم نقصاً من الحى الأعمى الآخرس .

فاذا قيل : إن الباري لا يمكن اتصافه بذلك : كان فى ذلك من وصفه
بالنقص أعظم مما اذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ؛ مع انه إذا
جعل غير قابل لها كان تشبيهاً له بالجراد الذى لا يقبل الاتصاف بواحد منها .
وهذا تشبيه بالجمادات ؛ لا بالحيوانات . فكيف من قال ذلك على غيره مما
يزعم أنه تشبيه بالحي .

وأيضاً فنفس نبي هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، فالحياة من حيث هي : هي مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كمال . وكذلك العلم والقدرة ، والسمع والبصر ، والكلام والفعل ونحو ذلك ؛ وما كان صفة كمال : فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات ، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به : لكان المخلوق أكمل منه .

واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم : ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين ، حتى يقولون ليس بوجود ولا ليس بوجود ، ولا حي ولا ليس بحي . ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بين النقيضين .

وآخرون وصفوه بالنقي فقط ، فقالوا ليس بحي ولا سميع ولا بصير ؛ وهؤلاء أعظم كفراً من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفراً من هؤلاء من وجه ، فإذا قيل لهؤلاء هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك ، كالموت والصمم والبكم ، قالوا إنما يلزم ذلك لو كان قابلاً لذلك ، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فساداً .

وكذلك من ضاهى هؤلاء - وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، إذا قيل هذا ممتنع في ضرورة العقل ، كما إذا قيل : ليس بتقديم ولا محدث - ولا واجب ولا يمكن ، ولا قائم بنفسه ، ولا قائم بغيره ، قالوا هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك ، والقبول إنما يكون من المتحيز ، فإذا اتقى التحيز اتقى قبول هذين المتناقضين .

فيقال لهم علم الخلق يامتاع الخلو من هذين النقيضين : هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود . والتحيز المذكور : إن أريد به كون الأحياء الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل في العالم ؛ وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات ؛ أى مبين لها متميز عنها فهذا هو الخروج ، فالتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل ليس بتحيز كان معناه ليس يداخل العالم ولا خارجه .

فهم غيروا العبارة ليوهموها من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذي علم فساده بضرورة العقل : كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحى ولا ميت ، ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل .

القاعدة الثانية

أن ما أخبر به الرسول عن ربه فانه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه أو لم نعرف - لأنه الصادق المصدوق ؛ فاجاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه .

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوفاً في الكتاب والسنة ، متفق عليه بين سلف الأمة .

وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس على أحد ، بل ولا له : أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده ، فإن أراد حقاً قبل ، وإن أراد باطلاً رد ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى ، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك .

فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم .

ومعلوم انه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه ، كما فيه إثبات العلو والاستواء ، والفوقية والعروج اليه ونحو ذلك ، وقد علم أن ما ثم موجود

الا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق — سبحانه وتعالى — ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ؛ ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

فيقال لمن نفي الجهة : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فانه ليس داخلًا في المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات .

وكذلك يقال لمن قال الله في جهة : أتريد بذلك أن الله فوق العالم ؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق ، وإن أردت الثاني فهو باطل .

وكذلك لفظ التحيز : إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فانه أعظم وأكبر ؛ بل قد وسع كرسيه السموات والأرض ، وقد قال الله تعالى : (وما قَدَّرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض ؟ » وفي حديث آخر : « وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة » وفي حديث ابن عباس : « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كحردلة في يد أحدكم » .

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات : أى مباين لها منفصل عنها ليس حالًا فيها ؛ فهو سبحانه كما قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

القاعدة الثالثة

إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد .

فإنه يقال : لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك ؛ فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد ؛ ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال ، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين :

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك .

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ ، لاعتقادهم أنه باطل .

(فالأول) كما قالوا في قوله : «عبدى جئت فلم تطعنى» الحديث، وفي الآخر : «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» فمن صاحفه أو قبله فكأنما صاح الله وقبل يمينه ، وقوله : «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن» فقالوا : قد علم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق .

فيقال لهم : لو أعطيتكم النصوص حقها من الدلالة لعلمتُم أنها لم تدل إلا على حق . أما (الواحد) فقلوه : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة الله ولا هو نفس يمينه ؛ لانه قال : « يمين الله في الأرض » وقال : « فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه » ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به .

ففي نفس الحديث بيان أن مسئله ليس مصافحاً لله ؛ وأنه ليس هو نفس يمينه ؛ فكيف يجعل ظاهره كفرآ لأنه محتاج إلى التأويل . مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس ؟

وأما الحديث الآخر : فهو في الصحيح مفسراً : « يقول الله عبدي اجعتُ فلم تطعني ، فيقول : رب ! كيف أطعمك وأنت ربُّ العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، عبدي ! مرضتُ فلم تُعُدني ، فيقول : رب ! كيف أعوذك وأنت ربُّ العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده » .

وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع ، ولكن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه ، مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، ولو عدته لوجدتني عنده ؛ فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأما قوله قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن : فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع ، ولا مماس لها ، ولا أنها في جوفه ، ولا في قول القائل هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه ؟ وإذا قيل : السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض ونظائر هذا كثيرة .

ومما يشبه هذا القول أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله ، كما قيل في قوله (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) ؟ فقيل هو مثل قوله : (أولم يروا أنا خلقناهم مما عملت أيدينا أنعاماً) ؟ فهذا ليس مثل هذا ؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي ؛ فصار شيئاً بقوله : (بما كسبت أيديهم) وهنا أضاف الفعل إليه فقال : (لما خلقت) ثم قال : (بيدي) .

وأيضاً : فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفي اليمين ذكر لفظ الثانية ، كما في قوله : (بل يده مبسوطتان) وهناك أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع ، فصار كقوله : (تجري بأعيننا) .

وهذا في (الجمع) نظير قوله : (بيده الملك) ، (ويده الخير) في (المفرد) فآله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمرّاً ، وتارة بصيغة الجمع ، كقوله : (انا فتحنا لك فتحاً مبيناً) وأمثال ذلك .

ولا يذكر نفسه بصيغة الثانية قط ؛ لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه ؛ وربما تدل على معاني أسمائه .

وأما صيغة الثنية فتدل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك ، فلو قال :
(ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خُلِقْتَ يَدَيَّ) لما كان كقوله : (بما عملت أيدينا) وهو
نظير قوله : (بيده الملك ، وبيده الخير) ولو قال (خلقت) بصيغة الإفراد لكان
مفارقاً له ، فكيف اذا قال خلقت يدي ؟ بصيغة الثنية .

هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة واجماع السلف على
مثل ما دل عليه القرآن ، كما هو مبسوط في موضعه ، مثل قوله : «المقسطون
عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين : الذين يعدلون في
حكمهم وأهليهم وما ولوا » وأمثال ذلك .

وان كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس
ظاهر النصوص المتفق على معناها - والظاهر هو المراد في الجميع - فإن الله لما
أخبر أنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، واتفق أهل السنة وآئمة
المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وان ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم
لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون عليه كعلينا وقدرته كقدرتنا .

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة ؛ لم
يكن مرداهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير ؛ فكذلك اذا قالوا في قوله
تعالى : (يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) ، وقوله : (ثُمَّ اسْتَوَى
عَلَى الْعَرْشِ) انه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء
المخلوق ، ولا جأ كجبه ، ولا رضا كرضاه .

فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لومه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مراداً . وإن كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به لم يكن له نفي هذا الظاهر ، ونفي أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي ؛ وليس في العقل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات ، فيكون الكلام في الجميع واحداً .

وبيان هذا أن صفاتاً منها ما هي أعيان وأجسام ، وهي أبعاض لنا ، كالوجه ، واليد : ومنها ما هو معان وأعراض ، وهي قائمة بنا : كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير : لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا ؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم يديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه ك مفهومه في حقنا . بل صفة الموصوف تناسبه .

فاذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه وليس المنسوب كالمنسوب ، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم « ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر ، فشيء الرؤية بالرؤية ، ولم يشبه المرئي بالمرئي . »

القاعدة الرابعة

وهو أن كثيرا من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها ؛ أو أكثرها أو كلها ، أنها تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه ، فيقع في (أربعة أنواع) من المحاذير :

(أحدها) كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

(الثاني) انه اذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من اثبات الصفات اللاتئة بالله . فيبقى مع جنايته على النصوص ؛ وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله — حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل — قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من اثبات الصفات لله ، والمعاني الالهية اللاتئة بجلال الله تعالى .

(الثالث) أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم ؛ فيكون معطلا لما يستحقه الرب .

(الرابع) أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات ، من صفات الأموات والجمادات ، أو صفات المعدومات ، فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب ، ومثله بالمنقوصات والمعدومات ، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات . فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل ؛ فيكون ملحدآ في أسماء الله وآياته .

(مثال) ذلك أن النصوص كلها دلت على وصف الإله ، بالعلو والفوقية على المخلوقات ، واستوائه على العرش — فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع ؛ وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع . وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينه ولا مداخله ..

فيظن المتوهم أنه اذا وصف بالاستواء على العرش : كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام ؛ كقوله : (وَنَحْنُ لَكُمْ مِنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ؛ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ) .

فيتخيل له أنه اذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً اليه ، كحاجة المستوى على الفلك والأنعام ، فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها ولو عثرت الدابة لخر المستوى عليها . فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى .

ثم يريد بزعمه أن ينفي هذا فيقول : ليس استواؤه بعود ولا استقرار ،

ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال في مسمى الاستواء ؛
فإن كانت الحاجة داخلة في ذلك : فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار ،
وليس هو بهذا المعنى مستوياً ولا مستقراً ولا قاعداً ، وإن لم يدخل في مسمى
ذلك إلا ما يدخل في مسمى الاستواء فاثبات أحدهما ونفي الآخر تحكم .

وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقاً معروفة .

ولكن المقصود هنا أن يعلم خطأ من بنى الشيء مع اثبات نظيره ، وكان
هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش ، حيث ظن أنه مثل استواء
الإنسان على ظهور الأنعام والفلك ، وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك ؛
لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته .

فذكر أنه خلق ثم استوى ، كما ذكر أنه قدر فهدى ، وأنه بنى السماء بأيد ،
وكما ذكر أنه مع موسى وهرون يسمع ويرى وأمثال ذلك .

فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق ، ولا عاماً يتناول المخلوق
كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته ، وإنما ذكر استواءاً أضافه إلى
نفسه الكريمة .

فلو قدر - على وجه الفرض الممتنع - أنه هو مثل خلقه - تعالى عن ذلك -
لكان استواءه مثل استواء خلقه ، أما إذا كان هو ليس بمثل خلقه بل قد علم
أنه الغني عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ما سواه مفتقر إليه

وهو الغني عن كل ما سواه ، وهو لم يذكر إلا استواءاً يخصه ، لم يذكر استواءاً يتناول غيره ولا يصلح له - كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به - فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، وأنه لو سقط العرش لخر من عليه ؟ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً .

هل هذا إلا جهل محض وضلال بمن فهم ذلك وتوهمه ، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جواز ذلك على رب العالمين الغني عن الخلق ؟ .

بل لو قدر أن جاهلاً فهم مثل هذا وتوهمه لين له أن هذا لا يجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلاً ، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه .

فلما قال سبحانه وتعالى : (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ) فهل يتوهم موهوم أن بناءه مثل بناء آدمي المحتاج ، الذي يحتاج إلى زئيل ومجارف وضرب لبن وجبيل طين وأعوان ؟

ثم قد علم أن الله تعالى خلق العالم بعضه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله الأرض ، والسحاب أيضاً فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله ، والسموات فوق الأرض وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها ؛ فالعلي الأعلى رب كل شيء

ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه : كيف يجب أن يكون محتاجاً الى خلقه أو عرشه ؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الاقتدار وهو ليس بمستلزم في المخلوقات ؟ وقد علم أن مائتة لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى .

وكذلك قوله : (أَأَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ) من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السموات فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر في السماء يقتضي ذلك ، فإن حرف (في) متعلق بما قبله وبما بعده - فهو بحسب المضاف إليه .

ولهذا يفرق بين كون الشيء في المكان ، وكون الجسم في الحيز ، وكون العرض في الجسم ، وكون الوجه في المرأة ، وكون الكلام في الورق ، فإن لكل نوع من هذه الانواع خاصة يتميز بها عن غيره ، وإن كان حرف (في) مستعملاً في ذلك .

فلو قال قائل : العرش في السماء أو في الأرض ؟ لقل في السماء ، ولو قيل : الجنة في السماء أم في الأرض ؟ لقل الجنة في السماء ، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات ، بل ولا الجنة .

فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا سألت الله الجنة فاسأله الفردوس ، فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش الرحمن ، فهذه الجنة سقفها الذي هو العرش فوق الأفلاك . مع أن الجنة في

السماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال تعالى : (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ) وقال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) .

ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العلى الأعلى ؛ وأنه فوق كل شيء كان المفهوم من قوله : إنه في السماء أنه في العلو ، وأنه فوق كل شيء .

وكذلك الجارية لما قال لها أين الله ؟ قالت في السماء ؛ إنما أرادت العلو ، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها ، وإذا قيل : العلو فانه يتناول ما فوق المخلوقات كلها ، فما فوقها كلها هو في السماء ، ولا يقتضى هذا أن يكون هناك ظرف وجودى يحيط به ، اذ ليس فوق العالم شيء موجود الا الله .

كما لو قيل : العرش في السماء ، فانه لا يقتضى أن يكون العرش في شيء آخر موجود مخلوق ، وان قدر أن السماء المراد بها الأفلاك : كان المراد انه عليها ، كما قال : (ولأصلبكم في جذوع النخل) وكما قال : (فسيروا في الأرض) وكما قال : (فسيحوا في الأرض) ويقال : فلان في الجبل ، وفي السطح ، وإن كان على أعلى شيء فيه ^(١) .

(١) وقد وضع شيخ الاسلام المراد بالعرش والسماء والافلاك أحسن وضوح في رسالتيه ' شرح حديث النزول ' و ' العرشية ' .

القاعدة الخامسة

أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه .

فإن الله قال : (أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ؟ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) وقال : (أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ؟) وقال : (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ) وقال : (أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ؟) .

فأمر بتدبر الكتاب كله .

وقد قال تعالى : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَكِّرْ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ) .

وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) وهذا هو المأثور عن أبي بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم .

وروى عن ابن عباس أنه قال : التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بمجهاته ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى عليه فهو كاذب .

وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراشدين في العلم يعلمون تأويله وقد قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ، أوقفه عند كل آية وأسأله عن تفسيرها . ولا منافاة بين القولين عند التحقيق .

فإن لفظ (التأويل) قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا في ثلاثة معان :

(أحدها) — وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله — أن (التأويل) هو صرف اللفظ عن الإحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقترن به ، وهذا هو الذى عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها ؛ وهل ذلك محمود أو مذموم ، أَوْ حق أو باطل ؟

(الثانى) : أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله — من المصنفين في التفسير — واختلف علماء التأويل ، ومجاهد إمام المفسرين ؛ قال الثورى إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وعلى تفسيره يعتمد الشافعى وأحمد والبخارى وغيرهما ، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره .

(الثالث) من معاني التأويل : هو الحقيقة التي يقول إليها الكلام ، كما قال الله تعالى : (هل يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ؟ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسَوْهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ) .

فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون : من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى في قصة يوسف لما سجد أبواه وأخوته ، قال : (يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) لجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا .

الثاني : هو تفسير الكلام ، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علته أو دليله .

وهذا (التأويل الثالث) هو عين ما هو موجود في الخارج ، ومنه قول عائشة : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك ، اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » ، يتأول القرآن يعنى قوله : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ) .

وقول سفيان بن عيينة : السنة هي تأويل الأمر والنهي ، فإن نفس الفعل المأمور به : هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه ، هو تأويل الخبر . والكلام خبر وأمر .

ولهذا يقول أبو عبيد وغيره : الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما

ذكروا ذلك في تفسير اشتغال الصماء ؛ لأن الفقهاء يعلون تفسير ما أمر به ونهى عنه ؛ لعلمهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما ما لا يعلم بمجرد اللغة ؛ ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته ، بخلاف تأويل الخبر .

إذا عرف ذلك : فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات ، هو حقيقة لنفسه المقدسة ، المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد ، هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد .

ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بحكمة وتؤمن بمتشابهه ، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة يشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا ، كما أخبر أن في الجنة لحماً ولبناً ، وعسلاً وخمراً ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنى ؛ ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته .

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته .

والاخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد ، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد ؛ مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد ، وفي الغائب

ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فتحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذى اختص به : من الجنة والنار علنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك .

وأما نفس الحقيقة المخبر عنها مثل التى لم تكن بعد ؛ وإنما تكون يوم القيامة فذلك من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) قالوا : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، ومن الله البيان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا الإيمان .

فين أن الاستواء معلوم ، وأن كيفية ذلك مجهول ، ومثل هذا يوجد كثيراً فى كلام السلف والأئمة : ينفون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله ، فلا يعلم ما هو إلا هو ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » وهذا فى صحيح مسلم وغيره . وقال فى الحديث الآخر : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ ، أَوْ أُنْزِلَتْ فِي كِتَابِكَ ، أَوْ عَلَّمَتْهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ ، أَوْ اسْتَأْثَرَتْ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ » وهذا الحديث فى المسند وصحيح أبي حاتم ، وقد أخبر فيه أن الله من الأسماء ما استأثر به فى علم الغيب عنده .

فعاني هذه الأسماء التي استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره

والله سبحانه أخبرنا أنه عليم قدير ، سميع بصير ، غفور رحيم ؛ إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته . فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات .

وكذلك أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد وأحمد والمحي والحاشر والعاقب .

وكذلك أسماء القرآن مثل القرآن والفرقان والهدى والنور والتنزيل والشفاء وغير ذلك .

ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هي من قبيل المترادفة — لاتحاد الذات — أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل : السيف والصارم والمهند ، وقصد بالصارم معنى الصرم ، وفي المهند النسبة إلى الهند ؛ والتحقيق أنها مترادفة في الذات متباينة في الصفات .

وبما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه ، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه ؛ والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه ، قال

الله تعالى : (الرِّكَابُ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ) فأخبر أنه أحكم آياته كلها ،
وقال تعالى : (الله نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًى) فأخبر أنه
كله متشابه .

والحكم هو الفصل بين الشئين ، فالحاكم يفصل بين الخصمين ، والحكم
فصل بين المتشابهات ، علماً وعملاً ، اذا ميز بين الحق والباطل ، والصدق
والكذب ، والنافع والضار ، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ،
فيقال : حكمت السفه وأحكمته ، اذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة
وأحكمتها ، اذا جعلت لها حكمة ، وهو ما أحاط بالحنك من اللجام ، وإحكام
الشئ إتقانه .

فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره ، وتمييز
الرشد من الغي في أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان ، فقد سمى الله
حكماً بقوله : (الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ) فالحكيم بمعنى الحاكم ، كما
جعله يقص بقوله : (إن هذا القرآن يقص على بنى إسرائيل أكثر الذي
هم فيه يختلفون) . وجعله مفتياً في قوله : (قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي
الْكِتَابِ) أى ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن ، وجعله هادياً ومبشراً في قوله : (إِنَّ
هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ) .

وأما التشابه الذى يعمه فهو ضد الاختلاف المنى عنه في قوله : (وَلَوْ كَانَ

مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوْ جَدُّوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) وهو الاختلاف المذكور في قوله :
(إنكم لفي قول مختلف . يؤفك عنه من أفك) .

فالتشابه هنا : هو تمائل الكلام وتناسبه : بحيث يصدق بعضه بعضاً ؛
فاذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر ؛ بل يأمر به أو بنظيره
أو بملزوماته ؛ وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن
نظيره أو عن ملزوماته ، إذا لم يكن هناك نسخ .

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوت
أو بثبوت ملزوماته ، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبت ، بل ينفيه أو ينفي لوازمه ،
بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضاً ، فيثبت الشيء تارة وينفيه
أخرى أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد ، ويفرق بين المتماثلين فيمدح
أحدهما ويذم الآخر .

فالأقوال المختلفة هنا : هي المتضادة . والمتشابهة : هي المتوافقة .

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ ، فاذا كانت المعاني
يوافق بعضها بعضاً ، ويعضد بعضها بعضاً ، ويناسب بعضها بعضاً ، ويشهد
بعضها لبعض ، ويقضي بعضها بعضاً : كان الكلام متشابهاً ؛ بخلاف الكلام
المتنافض الذي يضاد بعضه بعضاً .

فهذا التشابه العام : لا ينافي الإحكام العام ؛ بل هو مصدق له ، فإن الكلام

المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً لا يناقض بعضه بعضاً ، بخلاف الإحكام الخاص ؛ فانه ضد التشابه الخاص ، والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك .

والإحكام هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشئين مع وجود الفاصل بينهما .

ثم من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما فيكون مشتبهاً عليه ، ومنهم من يهتدى إلى ذلك ؛ فالتشابه الذى لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض ، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به فى الآخرة بما يشهدونه فى الدنيا فظن أنه مثله ، فلم العلماء أنه ليس مثله وان كان مشبهاً له من بعض الوجوه .

ومن هذا الباب الشبه التى يضل بها بعض الناس ، وهى ما يشتبه فيها الحق والباطل ، حتى تشتبه على بعض الناس ؛ ومن أوتى العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل ، والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات ، لأنه تشبيه للشيء فى بعض الأمور بما لا يشبهه فيه .

فن عرف الفصل بين الشئين : اهتدى للفرق الذى يزول به الاشتباه

والقياس الفاسد ؛ وما من شيئين الا ويجمعان في شيء ويفترقان في شيء ،
فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه ، فلهذا كان ضلال بني آدم من قبل
التشابه ، والقياس الفاسد لا ينضبط كما قال الإمام أحمد : أكثر ما يخطئ الناس
من جهة التأويل والقياس ؛ فالتأويل في الأدلة السمعية ، والقياس في الأدلة
العقلية ، وهو كما قال ، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة ، والقياس
الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة .

وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات ،
حتى آل الأمر الى من يدعى التحقيق والتوحيد والعرفان منهم الى أن اشتبه
عليهم وجود الرب بوجود كل موجود ، فظنوا أنه هو ، فجمعوا وجود
المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء ، وأن يكون
إياه أو متحداً به ؛ أو حالاً فيه ، من الخالق مع المخلوق .

فمن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها ، حتى ظنوا وجودها
وجوده ؛ فهم أعظم الناس ضلالاً من جهة الاشتباه .

وذلك أن الموجودات تشترك في مسمى الوجود ، فأوا الوجود
واحداً ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع .

وآخرون توهموا أنه اذا قيل : الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم

التشبيه والتركيب ، فقالوا : لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي ، نغالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم ؛ من أن الوجود ينقسم الى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنت أنه اذا كانت الموجودات تشترك في معنى الوجود لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه ، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة ، مثل وجود مطلق ، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ونحو ذلك ، نغالفوا الحس والعقل والشرع ، وجعلوا ما في الأذهان ثابتاً في الأعيان وهذا كله من نوع الاشتباه .

ومن هداه الله فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه ، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق ، والنشابه والإختلاف ؛ وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام ، لا هم يجمعون بينه وبين المحكم الفسارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق .

وهذا كما أن لفظ (إنا) و (نحن) وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد له شركاء في الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعون له ؛ لا شركاء له . فإذا تمسك النصرائي بقوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر) ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم كقوله تعالى : (والهكم إله واحد) ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحداً يزيل ما هناك من

الاشتباه ؛ وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبيناً لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم .

وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات ، وماله من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله ، فلا يعلمهم إلا هو (وما يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ) وهذا من تأويل المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر إذا قال : قد أمرنا لك بعتاء ، فقد علم أنه هو وأعوانه ، مثل كاتبه وحاجبه وخادمه ونحو ذلك أمروا به ، وقد يعلم ما صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك .

والله — سبحانه وتعالى — لا يعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة .

وهذا يتبين أن التشابه يكون فى الألفاظ المتواطئة ، كما يكون فى الألفاظ المشتركة التى ليست بمتواطئة ، وإن زال الإشتباه بما يميز أحد النوعين : من إضافة أو تعريف ، كما إذا قيل : فيها أنهار من ماء ، فهناك قد خص هذا الماء بالجنة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا .

لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا . وهو مع ما أعده الله لعباده الصالحين — مما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر — من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذى يختص بها ، التى هى حقيقة لا يعلمها
الا هو ؛ ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم
— من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه — تأويل ما تشابه عليهم من القرآن
على غير تأويله ، كما قال أحمد : فى كتابه الذى صنفه فى الرد على الزنادقة والجهمية
فما شككت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله .

وانما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله ، وذكر فى ذلك ما يشتبّه عليهم
معناه ، وان كان لا يشتبه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ،
ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم : من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين
لمراد الله به فذلك لا يعاب بل يحمد ، ويراد بالتأويل الحقيقية التى استأثر الله
بعلمها ، فذلك لا يعلمه الا هو ، وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع .

ومن لم يعرف هذا : اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون إن التأويل
باطل ، وانه يجب اجراء اللفظ على ظاهره ، ويحتجون بقوله تعالى : (وما يعلم
تأويله الا الله) ويحتجون بهذه الآية على ابطال التأويل ، وهذا تناقض
منهم ؛ لان هذه الآية تقتضى أن هناك تأويلا لا يعلمه الا الله ، وهم ينفون
التأويل مطلقاً .

وجه الغلط أن التأويل الذى استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التى لا يعلمها
الا هو .

وأما التأويل المذموم والباطل : فهو تأويل أهل التحريف والبدع ، الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله الى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ، ويصرفونه الى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه ، فيكون مانفوه من جنس ما أثبتوه ، فإن كان الثابت حقاً ممكناً كان المنفي مثله ، وإن كان المنفي باطلاً ممتعاً كان الثابت مثله.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً ، ويحتجون بقوله تعالى : (وما يعلم تأويله إلا الله) قد يظنون أنا خاطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد ؛ أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شيء .

وهذا مع أنه باطل فهو متناقض ، لانا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجوز لنا أن نقول له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه ؛ لا مكان أن يكون له معنى صحيح ، وذلك المعنى الصحيح : لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فانه لا ظاهر له على قولهم فلا تكون دلالة على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر ، فلا يكون تأويلاً .

ولا يجوز نفي دلالة على معان لا نعرفها على هذا التقدير .

فإن تلك المعاني التي دل عليها قد لا تكون عارفين بها ، ولانا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى ؛ لأن اشعار اللفظ بما يراد به أقوى من اشعاره بما لا يراد به ؛ فإذا كان اللفظ لا اشعار له بمعنى

من المعاني ولا يفهم منه معنى أصلاً لم يكن مشعراً بما أريد به ، فلأن لا يكون مشعراً بما لم يرد به أولى .

فلا يجوز أن يقال ، إن هذا اللفظ متأول ، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلاً عن أن يقال : إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله .

اللهم الا أن يراد بالتأويل ما يخالف ظاهره المختص بالخلق .

فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لا بد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره . لكن إذا قال هؤلاء : إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر ، أو أنها تجري على المعاني الظاهرة منها كانوا متناقضين .

وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى ، وهناك معنى : في سياق واحد من غير بيان كان تليساً .

وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ أى تجرى على مجرد اللفظ الذى يظهر من غير فهم لمعناه كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضاً ؛ لأن من أثبت تأويلاً أو تفاهة فقد فهم معنى من المعاني .

وبهذا التقسيم : يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتها في هذا الباب .

القاعدة السادسة

انه لقائل أن يقول : لابد في هذا الباب من ضابط ، يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز في النفي والإثبات ، اذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه ، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد ، وذلك أنه ما من شيئين الا بينهما قدر مشترك وقدر مميز .

فالتأني إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل ؛ وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له في الاسم لزمك هذا في سائر ما تثبته . وأتم انما أقنم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له .

ومعلوم أن اثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ؛ فانه يعلم بضرورة العقل امتناعه ، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه ، كما في الاسماء والصفات المتواطئة . ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعاني ، ثم ان كل من أثبت ذلك المعنى قالوا : انه مشبه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه .

وقد يفرق بين لفظ التشبيه والتشليل .

وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه بمثل ، فن قال ان لله علماً قديماً أو قدرة قديمة كان عندهم مشبهاً بمثلاً ، لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله ، فن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلاً قديماً ، ويسمونه بمثلاً بهذا الاعتبار ، ومثبة الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون : أخص وصفه ما لا يتصف به غيره مثل كونه رب العالمين ، وانه بكل شيء عليم ، وانه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ونحو ذلك ؛ والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول في الصفات انها قديمة بل يقول : الرب بصفاته قديم .

ومنهم من يقول : هو قديم وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديم .

ومنهم من يقول : هو وصفاته قديم ؛ ولكن يقول : ذلك لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه ، فان القدم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، والا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم ، فضلاً عن أن تختص بالقدم .

وقد يقولون : الذات متصفة بالقدم ، والصفات متصفة بالقدم ، وليست الصفات إلهاً ولاربا ، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة ، وليست صفاته نبياً .

فهؤلاء اذا أطلقوا على الصفاتية اسم التشبيه والتمثيل : كان هذا بحسب اعتقادهم الذى ينازعهم فيه أولئك ، ثم تقول لهم أولئك : هب أن هذا المعنى قد يسمى فى اصطلاح بعض الناس تشبيها ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع ، وإنما الواجب نفي ما نفتته الأدلة الشرعية والعقلية .

والقرآن قد نفي مسمى المثل والكف والنحو ذلك .

ولكن يقولون الصفة فى لغة العرب ليست مثل الموصوف ، ولا كنفوه ولا نده ، فلا يدخل فى النص .

وأما العقل : فلم ينف مسمى التشبيه فى اصطلاح المعتزلة .

وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز ، والأجسام متماثلة ، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لساائر الاجسام ، وهذا هو التشبيه .

وكذلك يقول : هذا كثير من الصفاتية ، الذين يثبتون الصفات وينفون علوه على العرش ، وقيام الافعال الاختيارية به ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم بما ليس بجسم ، وأما العلو على العالم فلا يصح إلا اذا كان جسماً فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسماً وحينئذ فالاجسام متماثلة فيلزم التشبيه .

فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه مشبهاً ، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر ، والكلام ونحوه مشبهاً ، كما يقول صاحب الإرشاد وأمثاله

وكذلك يوافقهم على القول بتمائل الأجسام القاضى أبو يعلى وأمثاله من
مثبتة الصفات والعلو ؛ لكن هؤلاء يجعلون العلو صفة خبرية ، كما هو أول قولى
القاضى أبو يعلى ، فيكون الكلام فيه كالكلام فى الوجه .

وقد يقولون : ان ما يثبتونه لا ينافى الجسم ، كما يقولونه فى سائر الصفات .
والعقل إذ تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه لا فرق .

وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن اثبات الصفات مستلزم للتجسيم ،
والأجسام متماثلة .

والمتثبتون يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الاولى ، وتارة بمنع المقدمة
الثانية ، وتارة بمنع كل من المقدمتين ، وتارة بالاستفصال .

ولا ريب أن قولهم بتمائل الأجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم
بما يشار اليه أو بالقائم بنفسه أو بالموجود ، أو بالمركب من الهولى والصورة
ونحو ذلك ، فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة ، وعلى أنها متماثلة
فهذا يبنى على صحة ذلك ؛ وعلى اثبات الجوهر الفرد ، وعلى أنه متماثل ، وجمهور
العقلاء يخالفونهم فى ذلك .

والمقصود : هنا أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيميا بناء على
تمائل الأجسام ، والمتثبتون ينزعونهم فى اعتقادهم ؛ كاطلاق الرافضة النصب على

من تولى أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ بناء على أن من أحبهما فقد أبغض علياً
رضى الله عنه ؛ ومن أبغضه فهو ناصي .

وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى ؛ ولهذا يقول هؤلاء : إن الشينين
لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه ، وأكثر العقلاء على خلاف ذلك ،
وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، وبيننا فيه حجج من يقول بتمائل
الاجسام ، وحجج من نفي ذلك ، وبيننا فساد قول من يقول بتمائلها .

وأيضاً فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل ، وذلك
أنه اذا أثبت تماثل الاجسام ، فهم لا ينفون ذلك الا بالحجة التي ينفون
بها الجسم .

وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم : كان هذا وحده
كافياً في نفي ذلك ، لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مسمى التشبيه ، لكن نفي التجسيم
يكون مبنياً على نفي هذا التشبيه بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا لكان جسماً ؛
ثم يقال : والاجسام متماثلة ، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وهذا
ممتنع عليه .

لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمداً في نفي التشبيه على نفي
التجسيم ؛ فيكون أصل نفيه نفي الجسم ، وهذا مسلك آخر سنكلم عليه إن
شاء الله .

ولئلا المقصود هنا : أن مجرد الإعتماد في نفي ما ينفي على مجرد نفي التشبيه لا يفيد
إذ ما من شئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه ، بخلاف الاعتماد على
نفي النقص والعيب ونحو ذلك ، مما هو سبحانه مقدس عنه ، فإن هذه
طريقة صحيحة .

وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفي مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفي
المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد : وهو أن لا يشرك شيء من
الاشياء فيما هو من خصائصه . وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على
وجه لا يماثله فيه أحد ، ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف
به نفسه من الصفات ، ونفي مماثله بشيء من المخلوقات .

(فإن قيل) إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من
ذلك الوجه ، ووجب له ما وجب له ، وامتنع عليه ما امتنع عليه .

(قيل) هب أن الأمر كذلك ، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك
لا يستلزم اثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعاً ،
كما إذا قيل : انه موجود حتى عليم سميع بصير ، وقد سمي بعض المخلوقات حياً
سميعاً عليماً بصيراً فإذا قيل : يلزم انه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه
موجوداً حياً عليماً سميعاً بصيراً . قيل : لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على
الرب تعالى ، فإن ذلك لا يقتضى حدوداً ولا امكاناً ، ولا نقصاً ولا شيئاً مما
ينافي صفات الربوبية .

وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود ، أو الحياة أو الحي ، أو العلم أو العليم ، أو السمع أو البصر ، أو السميع أو البصير ، أو القدرة أو القدير ، والقدر المشترك مطلق كلى لا يختص بأحدهما دون الآخر ؛ فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث ، ولا فيما يختص بالواجب القديم ، فإن ما يختص به أحدهما يتمتع اشتراكها فيه .

فإذا كان القدر المشترك الذى اشتركا فيه صفة كمال ، كالوجود والحياة ، والعلم والقدرة ، ولم يكن فى ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين ، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق ، لم يكن فى إثبات هذا محذور أصلاً ؛ بل إثبات هذا من لوازم الوجود ، فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا ، ومن نفي هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود .

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة ، وكان جهنم ينكر أن يسمى الله شيئاً ، وربما قالت الجهمية هو شيء لا كالأشياء ، فإذا نفي القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل العام .

والمعاني التى يوصف بها الرب تعالى كالحياة ، والعلم والقدرة ، بل الوجود والثبوت ، والحقيقة ونحو ذلك ؛ يجب لوازمها ، فإن ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم ، وخصائص المخلوق التى يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلاً ، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة ، وعلم ونحو ذلك .

والله سبحانه منزّه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم .

وهذا الموضع من فهمه فيها جيداً وتدبره : زالت عنه عامة الشبهات ، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام ، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة .

وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج الا معيناً مقيداً ، وان معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه ، وان ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا ؛ لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه ، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله .

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضاً في هذا المقام ؛ فتارة يظن أن اثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل ، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات حذراً من ملزومات التشبيه ، وتارة يتفطن أنه لا بد من اثبات هذا على تقدير فيجيب به فيما يثبت من الصفات لمن احتج به من النفاة .

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام : وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته ، أو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك ؟ كما وقع الاشتباه في اثبات الأحوال ونفيها ،

وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا ؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟

وقد كثر من أئمة النظر الاضطراب والتناقض في هذه المقامات ؛ فتارة يقول أحدم القولين المتناقضين ، ويحكي عن الناس مقالاتٍ ما قالوها ؛ وتارة يبق في الشك والتحير .

وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات ، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تنسع له هذه الجمل المختصرة .

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج ؛ بخلاف الماهية التي في الذهن ، فإنها مغايرة للوجود في الخارج ؛ وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك فهذه الالفاظ كلها متواطئة .

فإذا قيل : انها مشككة لتفاضل معانيها ، فالمشكك نوع من المتواطىء العام ، الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك ، سواء كان المعنى متفاضلا في مرارده أو متماثلا .

وبينا أن المعدوم شيء أيضاً في العلم والذهن لا في الخارج ، فلا فرق بين الثبوت والوجود ، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلى والعينى ، مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به .

وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف : لها وجود في

الأذهان ، وليس في الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة ،
فتشابه بذلك وتختلف به .

وأما هذه الجملة المختصرة فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة ،
من فهمها علم قدر نفعها ، وانفتح له باب الهدى ، وامكان اغلاق باب الضلال ؛
ثم بسطها وشرحها له مقام آخر ؛ إذ لكل مقام مقال .

والمقصود : هنا أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما ينق عن الرب وينزه
عنه — كما يفعله كثير من المصنفين — خطأ لمن تدبر ذلك ، وهذا من طرق
النفي الباطلة .

ما يسلكه نفاة الصفات

وأفسد من ذلك : ما يسلكه نفاة الصفات ، أو بعضها اذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه ، مما هو من أعظم الكفر ، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، ويريدون الرد على اليهود : الذين يقولون انه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة ، والذين يقولون بإلهية بعض البشر وانه الله .

فإن كثيراً من الناس يحتاج على هؤلاء بنى التجسيم والتحيز ونحو ذلك ، ويقولون لو اقتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً وذلك ممتنع ، وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم هؤلاء الملاحدة ، نفاة الأسماء والصفات ، فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه :

(أحدهما) أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم ؛ فإن هذا فيه من الإشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك ، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام ، والدليل معرف للدلول ومبين له ؛ فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الآيين بالأخفى ، كما لا يفعل مثل ذلك في الحدود .

(الوجه الثاني) أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات : يمكنهم أن يقولوا نحن لا نقول بالتجسيم والتعيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفى التجسيم ، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال ، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحداً ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد ، وهذا في غاية الفساد .

(الثالث) أن هؤلاء ينغون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع ، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة .

(الرابع) أن سالكي هذه الطريقة متناقضون ، فكل من أثبت شيئاً منهم الزومه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات ، كما أن كل من نفى شيئاً منهم الزومه الآخر بما يوافقه فيه من النفي .

فثبتت الصفات - كالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ، والسمع والبصر - اذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة : هذا تجسيم ؛ لأن هذه الصفات أعراض والعرض لا يقوم الا بالجسم ، أو لأننا لانعرف موصوفاً بالصفات الا جسماً .

قالت لهم المثبتة : وأتم قد قلتم : انه حي عليم قدير . وقلتم : ليس بجسم ؛ وأتم لا تعلون موجوداً حياً عالماً قادراً الا جسماً ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن ، وقالوا لهم : أتم أثبتتم حياً عالماً قادراً : بلا حياة ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل .

ثم هؤلاء المثبتون إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ، ويحب ويبغض ، أو من وصفه بالاستواء والنزول ، والإتيان والمجيء ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك إذا قالوا : هذا يقتضى التجسيم ؛ لأننا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم .

قالت لهم المثبتة : فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة ، والسمع والبصر والكلام ، وهذا هكذا ؛ فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك ، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك ؛ فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين .

ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً : لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم فى حق الله بالجسم لا نفيّاً ولا اثباتاً ، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات بحملة لا تحقق حقاً ولا تبطل باطلاً .

ولهذا لم يذكر الله فى كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار: ما هو من هذا النوع ؛ بل هذا هو من الكلام المبتدع ، الذى أنكره السلف والأئمة .

من أثبت بعض الصفات أثبت الباقي

وأما في طرق الإثبات : فعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه ، إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال ، بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه — مع نفي التشبيه ، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه .

كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن ، والجوع والعطش ، مع نفي التشبيه . وكما لو قال المفترى : يأكل لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم ؛ كما يقال يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ، ويتكلم لا ككلامهم . ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ، كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم . حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر ، وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

فانه يقال لمن نفي ذلك مع اثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وما أثبتته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفي التشبيه كافياً في الإثبات ، فلا بد من اثبات فرق في نفس الأمر .

فان قال : العمدة في الفرق هو السمع فما جاء به السمع أثبتة دون ما لم يحجى به السمع .

قيل له أولاً : السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه في نفسه ، فما أخبر به الصادق فهو حق من نبي أو اثبات ؛ والخبر دليل على المخبر عنه ، والدليل لا ينعكس ؛ فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فالمدلول به السمع يجوز أن يكون ثابتاً في نفس الامر ، وإن لم يرد به السمع ؛ اذا لم يكن نقاه .

ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع ، وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها كما لا يجوز إثباتها .

وأيضاً : فلا بد في نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وينفي ، فإن الأمور المتماثلة في الجواز ، والوجوب ، والإمتناع : يتمتع اختصاص بعضها دون بعض ، في الجواز والوجوب والإمتناع ، فلا بد من اختصاص المنفي عن المثبت بما يخصه بالنفي ، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفي بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال : لا بد من أمر يوجب نفي ما يجب تقيده عن الله ، كما أنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وإن كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الامر عليه في نفسه ، فما الفرق في نفس الامر بين هذا وهذا ؟ .

فيقال : كلما نفي صفات الكمال الثابتة لله فهو منزعه عنه ، فإن ثبوت أحد

الضدين يستلزم نقي الآخر ، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم : علم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعلم أنه غني عما سواه .
فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه لنفسه : ليس هو موجوداً بنفسه ، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما يحتاج إليه نفسه فلا يوجد إلا به .

وهو سبحانه غني عن كل ما سواه فكل ما نافي غناه فهو منزّه عنه ؛ وهو سبحانه قدير قوى فكل ما نافي قدرته وقوته فهو منزّه عنه ، وهو سبحانه حي قيوم ، فكل ما نافي حياته وقيوميته فهو منزّه عنه .

وبالجملة فالسمع قد أثبت له من الاسماء الحسنی وصفات الكمال ما قد ورد ، فكل ما ضاد ذلك فالسمع يتفيه كما ينفي عنه المثل والكفو فإن أثبات الشيء نقي لضده ، ولما يستلزم ضده ، والعقل يعرف نقي ذلك كما يعرف أثبات ضده ، فأثبت أحد الضدين نقي للآخر ولما يستلزمه .

فطرق العلم بنقي ما ينزه عنه الرب متسعة ، لا يحتاج فيها إلى الإقتصاوعلى مجرد نقي التشبيه والتجسيم ، كما فعله أهل القصور والتقصير : الذين تناقضوا في ذلك ، وفرقوا بين المتماثلين ، حتى إن كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه .

وكذلك احتج القرامطة على نقي جميع الامور ، حتى نفوا النقي ، فقالوا

لا يقال لا موجود ولا ليس بموجود ، ولا حى ولا ليس بحى ؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم فلزم نفي النقيضين : وهو أظهر الأشياء امتناعاً .

ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات ، والممتنعات ، والجمادات : أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين ، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزّه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا .

وقد تقدم أن ما ينفي عنه — سبحانه — النفي المتضمن للإثبات ؛ إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال ، فإن المعدوم يوصف بالنفي ، والمعدوم لا يشبه الموجودات ، وليس هذا مدحاً له ، لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلقاً كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفات : تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى .

والنقص ضد الكمال ؛ وذلك مثل أنه قد علم أنه حى والموت ضد ذلك فهو منزّه عنه ؛ وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة ، فإن النوم أخو الموت ، وكذلك اللغوب نقص فى القدرة والقوة ، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره ، كما أن الإستعانة بالغير والإعتضاد به ونحو ذلك تتضمن الإفتقار إليه والإحتياج إليه .

وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقر إليه

ليس مستغنياً عنه بنفسه فكيف من يأكل ويشرب ، والآكل والشارب أجوف ، والمصمت الصمد أكمل من الآكل والشارب .

ولهذا كانت الملائكة صمداً لا تأكل ولا تشرب ، وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك ، والسمع قد نفي ذلك في غير موضع ، كقوله تعالى : (الله الصمد) والصمد الذى لا جوف له ، ولا يأكل ولا يشرب ، وهذه السورة هى نسب الرحمن ، أو هى الأصل فى هذا الباب .

وقال فى حق المسيح وأمه : (ما المسيح بنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ، وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ) فجعل ذلك دليلاً على نفي الألوهية ، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والآخرى .

والكبد والطحال ونحو ذلك : هى أعضاء الأكل والشرب ، فالغنى المنزه عن ذلك : منزّه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل ، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل ؛ إذ ذاك من صفات الكمال ؛ فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل .

وهو سبحانه منزّه عن الصاحبة والولد ، وعن آلات ذلك وأسبابه . وكذلك البكاء والحزن : هو مستلزم الضعف والعجز ، الذى ينزه عنه سبحانه ؛ بخلاف الفرح والغضب : فإنه من صفات الكمال ، فكما يوصف بالقدرة دون

العجز ، وبالعلم دون الجهل ، وبالحياة دون الموت ، وبالسمع دون الصمم ،
وبالبصر دون العمى ، وبالكلام دون البكم : فكذلك يوصف بالفرح دون
الحزن ، وبالضحك دون البكاء ونحو ذلك .

وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبتته السمع ، من أنه سبحانه لا كفؤ له ولا
سمي له وليس كمثل شيء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من
المخلوقات ، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات ، فيعلم
قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا السموات ، ولا الكواكب
ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض ، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ،
ولا غير ذلك ، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من
سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات
لحقيقة مخلوق آخر

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا : جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ،
ووجب لها ما وجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه
ما يجوز على المحدث المخلوق ، من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك
من الوجوب والفناء ، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه ،
موجوداً معدوماً ، وذلك جمع بين التقيضين .

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بصر كبرى ، أو يد
كيد ونحو ذلك ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما ينزه عنه ، واستيفاء طرق ذلك ؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضع .

وانما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه .

وما سكت عنه السمع نفياً واثباتاً ، ولم يكن في العقل ما يثبت ولا ينفيه سكتاً عنه ، فلا تثبته ولا تنفيه .

فثبت ما علمنا ثبوته ، وتنفى ما علمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إيجابه والله أعلم^(١)

(١) وانك لتجد في شرح العقيدة الطحاوية تفصيل ما أجمله شيخ الاسلام في هذه الرسالة فانظر الطبعة الجديدة من هذا الشرح القيم . وقد جرى تحقيقها على مخطوطات نادرة وخرج أحاديثها محدث الديار الشامية الشيخ ناصر الدين الألباني .

القاعدة السابعة

أن يقال : إن كثيراً مما دل عليه « السمع » يعلم « بالعقل » أيضاً ،
والقرآن يبين ما يستدل به العقل ، ويرشد إليه وينبه عليه ؛ كما ذكر الله ذلك
في غير موضع .

فإنه سبحانه وتعالى : بين من الآيات الدالة عليه ، وعلى وحدانيته ،
وقدرته ، وعلمه ، وغير ذلك : ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه ؛ كما بين أيضاً
ما دل على نبوة أنبيائه ؛ وما دل على المعاد وإمكانه .

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين :

من جهة أن الشارع أخبر بها .

ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها . والأمثال المضروبة
في القرآن ، هي « أقنعة عقلية » وقد بسط في غير هذا الموضع ، وهي أيضاً
عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضاً .

وكثير من أهل الكلام يسمى هذه « الأصول العقلية » لاعتقاده أنها

لا تعلم الا بالعقل فقط . فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق وخبر الصادق ،
الذي هو النبي لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل .

ثم إنهم قد يتنازعون في الأصول التي تتوقف اثبات النبوة عليها .

« طائفة » تزعم : أن تحسين العقل وتقيحه داخل في هذه الأصول ،
وأنه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك ، ويجعلون التكذيب بالقدر بما
ينفيه العقل .

« طائفة » تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول ، وأن العلم بالصانع
لا يمكن الا بإثبات حدوثه ، وإثبات حدوثه لا يمكن الا بحدوث الاجسام ،
وحدوثها يعلم اما بحدوث الصفات ، واما بحدوث الافعال القائمة بها ،
فيجعلون نفى أفعال الرب ، ونفى صفاته من الأصول التي لا يمكن اثبات
النبوة الا بها .

ثم هؤلاء لا يقبلون الإستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم ، لظنهم
أن العقل عارض السمع - وهو أصله - فيجب تقديمه عليه . والسمع : اما أن
يؤول ، واما أن يفوض ، وهم أيضاً عند التحقيق لا يقبلون الإستدلال
بالكتاب والسنة على وفق قولهم لما تقدم .

وهؤلاء يضلون من وجوه :

(منها) : ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة ، وليس الامر كذلك ، بل القرآن بين من الدلائل العقلية - التي تعلم بها المطالب الدينية - ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر ، فتكون هذه المطالب : شرعية عقلية .

(ومنها) : ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه الا بالطريق المعينة التي سلكوها ، وهم مخطئون قطعاً في انحصار طريق تصديقه فيما ذكره ، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

(ومنها) : ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة ، وقد تكون باطلة .

(ومنها) : ظنهم أنما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ، ويكونون غالطين في ذلك ؛ فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة ، من الجبهولات ؛ لا من المعقولات . وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من « صفات الله تعالى » ما قد يعلم بالعقل ، كما يعلم أنه عالم ، وأنه قادر ، وأنه حي ؛ كما أرشد الى ذلك قوله : (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ؟) .

وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات : على أنه يعلم بالعقل (عند المحققين) أنه حي ؛ عليم ؛ قدير ؛ مريد ؛ وكذلك السمع ؛ والبصر ، والكلام ؛ يثبت

بالعقل عند المحققين منهم ، بل وكذلك الحب ، والرضا ، والغضب . يمكن إثباته بالعقل . وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل ، كما أثبتته بذلك الأئمة : مثل أحمد بن حنبل ، وغيره .

ومثل : عبد العالى المسكى ، وعبد الله بن سعيد بن كلاب ؛ بل وكذلك إمكان الرؤية : يثبت بالعقل ، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته .

ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته . وهذه الطريق أصح من تلك .

وقد يمكن إثبات الرؤية ، بغير هذين الطريقتين ، بتقسيم دائر بين النفي والإثبات ، كما يقال : إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية ، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجود الواجب القديم : أحق به من الممكن المحدث .

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار الستة في هذا الباب : أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين : للزم اتصافه بالآخرى ؛ فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت ؛ ولو لم يوصف

بالقدرة لوصف بالعجز ؛ ولولم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف
بالصمم والخرس والبكم .

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخل فيه . فسلب
إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى ، وتلك صفة نقص ينزه
عنها الكامل من المخلوقات ، فتنزيه الخالق عنها أولى .

وهذه الطريق غير قولنا ان هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق ؛ فالخالق
أولى . فإن طريق اثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق اثباتها بنفى
ما يناقضها .

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور ؛ لبسوا
به على الناس ؛ حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته ، ويضعف الإثبات
به ، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار ، حتى الامادى أمسى^(١) مع أنه أصل
قول القرامطة الباطنية ، وأمثالهم من الجهمية . فقالوا : القول بأنه لو لم يكن متصفًا
بهذه الصفات ؛ كالسمع والبصر والكلام ، مع كونه حياً : لكان متصفًا
بما يقابلها .

فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة (المتقابلين) . وبيان أقسامهما . فنقول

(١) في مطبوعة الرياض (هكذا بالأصل) كذا .

أما المتقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ، وهو إما ألا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب : أو يصح ذلك في أحد الطرفين ؛ ولأنهما متقابلان بالسلب والإيجاب ، وهو تقابل التناقض ؛ والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما ؛ كقولنا زيد حيوان ، زيد ليس بحيوان .

ومن خاصة استحالة اجتماع طرفيه في الصدق والكذب : أنه لا واسطة بين الطرفين ، ولا استحالة لأحد الطرفين من جهة واحدة ، ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب ؛ إذ كون الموجود واجباً بنفسه وممكناً بنفسه : لا يجتمعان ولا يرتفعان .

فإذا جعلتم هذا التقسيم : ومما « النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وليس هما السلب والإيجاب ، فلا يصح حصر النقيضين — الذين لا يجتمعان ولا يرتفعان — في السلب والإيجاب .

وحينئذ فقد ثبت وصفان — شيان — لا يجتمعان ولا يرتفعان ؛ وهو خارج عن الأقسام الأربعة على هذا .

فن جعل الموت معنى وجودياً : فقد يقول: إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب ؛ وكذلك العلم والجهل ، والصمم والبكم ونحو ذلك .

(الوجه الثاني): أن يقال: هذا القسم يتدخل؛ فإن العدم والملكة: يدخل في السلب والإيجاب وغايته أنه نوع منه. والمتضايقان يدخلان في المتضادين، إنما هما نوع منه. فإن قال: أعني بالسلب والإيجاب: فلا يدخل في العدم والملكة — وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له — ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه. إلى آخره.

قيل له: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين: أحدهما: سلب ما يمكن اتصاف الشيء به.

والثاني: سلب ما لا يمكن اتصافه به.

فيقال: الأول إثبات ما يمكن اتصافه ولا يجب.

والثاني: إثبات ما يجب اتصافه به؛ فيكون المراد به سلب ممتنع. وإثبات الواجب؛ كقولنا زيد حيوان فإن هذا إثبات واجب، وزيد ليس بحجر، فإن هذا سلب ممتنع.

وعلى هذا التقدير فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم - كقولنا المثلث إما موجود وأما معدوم - يكون من قسم العدم والملكة، وليس كذلك. فإن

ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد على المتقابلين جميعاً ، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم .

وأيضاً فإنه على هذا التقدير - فصفات الرب كلها واجبة له - فاذا قيل اما أن يكون حياً أو عليماً ، أو سميعاً أو بصيراً ، أو متكلماً ؛ أو لا يكون : كان مثل قولنا : إما أن يكون موجوداً ؛ وإما أن لا يكون . وهذا متقابل تقابل السلب والإيجاب ، فيكون الآخر مثله . وبهذا يحصل المقصود .

فإن قيل : هذا لا يصح حتى يعلم إمكان قبوله لهذه الصفات : قيل له هذا إنما اشتركا فيما أمكن أن يثبت له ويزول كالحيوان ؛ فأما الرب تعالى : فإنه بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورة ؛ فإنه لا يمكن اتصافه بها وبعدمها ، باتفاق العقلاء . فإن ذلك يوجب أن يكون تارة حياً ، وتارة ميتاً ، وتارة أصم ، وتارة سميعاً ، وهذا يوجب اتصافه بالنقائص ؛ وذلك منتف قطعاً ؛ بخلاف من نفاها وقال : ان نفيها ليس بنقص لظنه أنه لا يقبل الإتيان بها .

فإن من قال هذا لا يمكنه أن يقول : انه مع إمكان الإتيان بها لا يكون نفيها نقصاً ، فإن فساد هذا معلوم بالضرورة .

وقيل له أيضاً : أنت في تقابل السلب والإيجاب ، إن اشترطت العلم بإمكان الطرفين : لم يصح أن تقول واجب الوجود ؛ اما موجود واما معدوم

والممتع الوجود اما موجود واما معدوم ؛ لأن أحد الطرفين هنا معلوم الوجود ، والآخر معلوم الإمتناع .

وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول إما أن يكون حياً ، واما ألا يكون ؛ واما أن يكون سمياً بصيراً واما أن لا يكون ؛ لأن النقي ان كان ممكناً صح التقسيم ، وان كان ممتنعاً ؛ كان الإثبات واجباً ، وحصل المقصود .
فإن قيل : هذا يفيد أن هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب ، ونحن نسلم ذلك كما ذكر في الإعتراض ؛ لكن غايته : انه اما سميع واما ليس بسميع ، واما بصير واما ليس ببصير ، والمنازع يختار النقي .

فيقال له : على هذا التقدير : فالمثبت واجب ؛ والمسلوب ممتنع . فاما أن تكون هذه الصفات واجبة له ، واما أن تكون ممتعة عليه ، والقول بالإمتناع لا وجه له ؛ اذ لا دليل عليه بوجه .

بل قد يقال : نحن نعلم بالإضطرار بطلان الإمتناع ؛ فإنه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك الا بما يستدل به على ابطال أصل الصفات ؛ وقد علم فساد ذلك .

وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له .

واعلم أن هنا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات الكمال له ، فإنها اما واجبة له واما ممتعة عليه ، والثاني باطل ، فتعين الأول ؛ لأن كونه قابلاً

لها خالياً عنها يقتضى أن يكون ممكناً ، وذلك بمتنع في حقه ، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظائر .

(الجواب الثاني) أن يقال : فعلى هذا اذا قلنا زيد اما عاقل واما غير عاقل ؛ واما عالم واما ليس بعالم ، واما حي واما غير حي ، واما ناطق واما غير ناطق . وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها ، لم يكن هذا داخلاً في قسم تقابل السلب والإيجاب .

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء ، وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره . ومعلوم ان مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب ، على وجه يلزم من صدق إحداها كذب الأخرى ، فلا يجتمعان في الصدق والكذب ، فهذه شروط التناقض موجودة فيها

وغاية فرقهم أن يقولوا إذا قلنا : هو إما بصير ، واما ليس ببصير : كان إيجاباً وسلباً ، وإذا قلنا : اما بصير ؛ واما أعمى : كان ملكة وعدما ، وهذه منازعة لفظية ، والا فالعنى في الموضعين سواء .

فعلم ان ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب ، وهذا يبطل قولهم في حد ذلك التقابل : أنه لا استحالة لأحد الطرفين الى الآخر ، فإن الإستحالة هنا ممكنة كما مكانها اذا عبر بلفظ العمى .

(الوجه الثالث) أن يقال : التقسيم الحاصر أن يقال : المتقابلان اما أن

يختلفا بالسلب والإيجاب ، واما أن لا يختلفا بذلك ، بل يكونان إيجابيين أو سلبيين .

فالأول هو النقيضان .

والثاني اما أن يمكن خلو المحل عنهما ، واما أن لا يمكن . والأول : هما الضدان كالسواد والبياض ، والثاني : هما في معنى النقيضين وان كانا ثبوتيين ، كالوجوب والإمكان ، والحدوث والقدم ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، والمباينة والمجانبة ، ونحو ذلك .

ومعلوم أن الحياة والموت ، والصمم والبكم ، والسمع : ليس بما إذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما ، كالحمرة بين السواد والبياض ، فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما ، فإذا اتفقت عين الآخر .

(الوجه الرابع) : المحل الذي لا يقبل الإتصاف بالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ونحوها : انقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها ، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحي الأعمى .

وحينئذ فإذا كان الباري منزهاً عن نفي هذه الصفات ؛ مع قبوله لها فتزويه عن امتناع قبوله لها أولى وأخرى ، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين واتصافه بالنقائص يمتنع ، فيجب اتصافه بصفات الكمال ، وبتقدير عدم قبوله

لا يمكن اتصافه : لا بصفات السكّال ولا بصفات النقص ، وهذا أشد امتناعاً فثبت أن اتصافه بذلك ممكن ، وأنه واجب له وهو المطلوب . وهذا في غاية الحسن .

(الوجه الخامس) . أن يقال : أتم جعلتم تقابل العدم والملكة فيما يمكن اتصافه بثبوت ، فإذا غنيت بالإمكان الإمكان الخارجى - هو أن يعلم ثبوت ذلك فى الخارج - كان هذا باطلاً لوجهين :-

أحدهما : أنه يلزمكم أن تكون الجمادات لا توصف بأنها لا حية ولا ميتة ولا ناطقة ولا صامتة ، وهو قولكم - لكن هذا اصطلاح محض - والا تصفوا هذه الجمادات بالموت والصمت . وقد جاء القرآن بذلك . قال تعالى : (والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون أيا ن يعثون) فهذا فى « الأصنام » وهى من الجمادات وقد وصفت بالموت ، والعرب تقسم الأرض الى الحيوان والموتان .

قال أهل اللغة : المَوْتَان بالتحريك خلاف الحيوان ، يقال : اشتر الموتان ولا تشتري الحيوان ، أى اشتر الأرض والدور ؛ ولا تشتري الرقيق والدواب ؛ وقالوا أيضاً : الموت ما لا روح فيه .

فإن قيل : فهذا إنما يسمى مواتاً باعتبار قبوله « للحياة » التى هى إحياء الأرض : قيل وهذا يقتضى أن الحياة أعم من حياة الحيوان ، وأن الجماد يوصف بالحياة ، إنا كان قابلاً للزرع والعمارة ؛ والخرس ضد النطق ، والعرب تقول

« لبن أخرس » أى عائر لا صوت له فى الإناء ، « وسحابة خرساء » ليس فيها رعد ولا برق ، « وعلم أخرس » إذا لم يسمع له فى الجبل صوت صدى ، ويقال : « كتيبة خرساء » قال أبو عبيدة : هى التى صمتت من كثرة الدروع ليس لها فقايع .

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت ؛ فإنه يوصف به القادر على النطق ، إذا تركه ؛ بخلاف الخرس فإنه يحجز عن النطق . ومع هذا فالعرب تقول : « ما له صامت ولا ناطق » فالصامت الذهب والفضة ، والناطق الإبل والغنم ، فالصامت من اللبن الحائر ، والصموت الدرع التى صمت إذا لم يسمع لها صوت .

ويقولون : دابة عجماء وخرساء لما لا تنطق ، ولا يمكن منها النطق فى العادة ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « العجماء جبار » وكذلك فى « العبياء » تقول العرب : عى الموج يعى عما إذا رمى القذف والزبد ؛ و « الأعميان » السيل ، والجمل الهائج . وعى عليه الأمر إذا التبس ، ومنه قوله تعالى : (فعصيت عليهم الأنبياء يومئذ) .

وهذه الامثلة قد يقال فى بعضها انه عدم ما يقبل المحل الإتصاف به كالصوت ؛ ولكن فيها ما لا يقبل كموت الاصنام .

الثانى : أن الجمادات يمكن اتصافها بذلك ، فان الله سبحانه قادر أن يخلق فى الجمادات حياة ، كما جعل عصى موسى حية تبتلع الحبال والعصى . وإذا كان

في إمكان العادات : كان ذلك بما قد علم بالتواتر - وأتم أيضاً قائلون به في مواضع كثيرة ، وإذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أن جميع الموجودات يمكن اتصافها بذلك ، فيكون الخالق أولى بهذا الإمكان . وإن غنيم الإمكان الذهني - وهو عدم العلم بالإمتناع - فهذا حاصل في حق الله ، فإنه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام .

(الوجه السادس) أن يقال : هب أنه لا بد من العلم بالإمكان الخارجي ، فإمكان الوصف للشيء يعلم تارة بوجوده له ، أو بوجوده لنظيره ، أو بوجوده لما هو الشيء أولى بذلك منه .

ومعلوم أن الحياة والعلم ، والقدرة والسمع ، والبصر والكلام : ثابت للوجودات المخلوقة ، ويمكن لها . فإمكانها للخالق تعالى أولى وأحرى ؛ فإنها صفات كمال . وهو قابل للاتصاف بالصفات ؛ وإذا كانت ممكنة في حقه فلو لم يتصف بها لا تصف بأعدادها .

(الوجه السابع) أن يقال : مجرد سلب هذه الصفات نقص لذاته سواء سميت عى ، وصمما ، وبكيا ، أو لم تسم والعلم بذلك ضروري ، فأما إذا قدرنا موجودين أحدهما يسمع ، ويبصر ، ويتكلم ، والآخر ليس كذلك : كان الأول أكل من الثاني .

ولهذا عاب الله سبحانه من عبدا ما تنتفى فيه هذه الصفات ؛ فقال تعالى عن

ابراهيم الخليل : (لم تعبد ما لم يسمع ، ولا يبصر ، ولا يغنى عنك شيئاً ؟) وقال
أيضاً في قصته : (فاسألوهم ان كانوا ينطقون) وقال تعالى عنه : (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ
إِذَا تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ ؟ قَالُوا : بَلَى وَجَدْنَا آيَاتِنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ
قال : أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ)

وكذلك في قصة موسى في العجل : (أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلُمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ
سَبِيلًا ؟ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ) . وقال تعالى . (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا
أَبْكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ ، أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ . هَلْ
يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ؟) ١

فقابل بين الأبكم العاجز ، وبين الأمر بالعدل : الذي هو على
صراط مستقيم .

التوحيد في العبادات

وأما الأصل الثاني (وهو التوحيد في العبادات) المتضمن للإيمان بالشرع
والقدر جميعاً .

فنقول : لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره ، فيجب الإيمان بأن الله خالق
كل شيء وربه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ
لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد علم ما سيكون قبل أن يكون ، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء ،
كما قال تعالى : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ؟ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابِ
إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله قدر مقادير
الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه
على الماء » .

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له ، كما خلق الجن
والإنس لعبادته ، وبذلك أرسل رسله ، وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن

كآال الال والحب له ، وذلك ٲتضمن كآال طاعته (من ٲطع الرسول فقد أطاع الله) .

وقد قال تعالى : (وما أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ) وقال تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) وقال تعالى : (واسألْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ؟) (وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ) .

وقال تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ، وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ، وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى : أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ) وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ، وَإِنْ هَذِهِ أُمَمٌ أُوْحِدْتُ وَإِنَّا رُبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) فأمر الرسل بأقامة الدين وأن لا ٲتفرقوا فيه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « انا معاشر الأنبياء ديننا واحد ، والأنبياء اخوة لعلات ، وإن أولى الناس بابن مريم لانا ؛ انه ليس بيني وبينه نبي » .

وهذا الدين هو دين الإسلام ، الذي لا يقبل الله ديناً غيره ، لا من الأولين ولا من الآخرين ، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام ، قال الله تعالى عن نوح (وَاَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّ كُنْزَكُمْ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي

بآياتِ اللهِ فعلى اللهِ توكلتُ فأجمعوا أمركم وشركاءكم) الى قوله : (وأمرتُ أنْ أكونَ مِنَ المُسلمينَ) .

وقال عن ابراهيم : (وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ؟)
الى قوله ؛ (إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) الى قوله : (فَلَا تَمُونُ
إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وقال عن موسى : (وقال موسى : يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا
إن كنتم مسلمين) وقال في خبر المسيح : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي
وَبِرِسَالِي فَلَاؤَامَنَّا وَاشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) .

وقال فيمن تقدم من الأنبياء : (يحكم بها النُّسُورَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا
وقال عن بلقيس أنها قالت : (رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركا
ومن لم يستسلم له كان مستكبرا عن عبادته ، والمشرك به والمستكبر عن عبادته
كافر ، والإستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده .

فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره ؛ وذلك إنما يكون بأن يطاع
كل وقت ، بفعل ما أمر به في ذلك الوقت ؛ فاذا أمر في أول الأمر باستقبال

الصخرة ، ثم أمرنا ثانياً باستقبال الكعبة : كان كل من الفعلين حين أمر به داخلًا في الإسلام .

فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين ؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجه المصلى ، فكذلك الرسل دينهم واحد وإن تنوعت الشريعة والمنهاج ، والوجه والمنسك ؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحداً ، كما لم يمنع ذلك في شريعة الرسول الواحد .

والله تعالى جعل من دين الرسل : أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن به ، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به ، قال الله تعالى ؛ (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ، ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ، قَالَ : أَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ؟ قَالُوا : أَقْرَبْنَا . قَالَ : فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ) .

قال ابن عباس : لم يعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق ، لئن بعث محمد وهو حى ليؤمنن به ولينصرنه ، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته ، لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ، وقال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ، وَمُفَيْتِنًا عَلَيْهِ ، فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ، لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) .

وجعل الإيمان متلازماً ، وكفر من قال : انه آمن ببعض وكفر ببعض

قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ ، وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا : أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا) وقال تعالى : (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ؟ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ) إلى قوله : (تعملون) .

وقد قال لنا : (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والاسباط ، وما أوتى موسى وعيسى ، وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ، فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنا هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو السميع العليم) .

فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ، ونحن له مسلمون ، فن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلماً ، ولا مؤمناً ؛ بل يكون كافراً وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن .

كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى : (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) قالت اليهود والنصارى : فنحن مسلمون ؛ فأنزل الله : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فقالوا : لا نمج فقال تعالى : (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) .

فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالاقرار بماله على عباده من حج البيت ؛ كما

قال صلى الله عليه وسلم : «بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت» .

ولهذا لما وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً) .

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى ، هل هم مسلمون أم لا ؟ «وهو نزاع لفظي» فان الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم ، المتضمن لشريعة القرآن : ليس عليه إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، والإسلام اليوم عد الاطلاق يتناول هذا ، وأما الاسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً فانه يتناول اسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء .

ورأس الإسلام مطلقاً شهادة أن لا إله إلا الله ، وبها بعث جميع الرسل ، كما قال تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال عن الخليل : (وإذ قال ابراهيم لأبيه وقومه انني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني فانه سيهدين وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون) وقال تعالى عنه : (أفرايتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فانهم عدو لى إلا رب العالمين) وقال تعالى : (قد كانت لكم أسوة حسنة فى ابراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم انا برآء منكم وما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم

العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله) وقال (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون)؟.

وذكر عن رسله : كنوح ، وهود ، وصالح ، وغيرهم أنهم قالوا لقومهم : (اعبدوا الله ما لكم من اله غيره) وقال عن أهل الكهف : (إنهم فتيه آمنوا بربهم وزدناهم هدى ، وربطنا على قلوبهم اذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والارض لن ندعو من دونه الها لقد قلنا اذا شططا) الى قوله : (فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا) .

وقد قال سبحانه : (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) ذكر ذلك في موضعين من كتابه .

وقد بين في كتابه الشرك بالملائكة، والشرك بالانبياء والشرك بالكواكب، والشرك بالاصنام، وأصل الشرك الشرك بالشيطان - فقال عن النصارى : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم ، وما أمروا الا ليعبدوا الها واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) وقال تعالى : (واذا قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله ؟ قال : سبحانه ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق ، ان كنت قلته فقد علمته تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك انك أنت علام الغيوب ، ما قلت لهم الا ما أمرت به أن اعبدوا الله ربي وربكم) وقال تعالى : (وما كان لبشر أن يؤتيه

الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله (الى قوله :) ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد اذ انتم مسلمون) ؟ فبين ان اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر .

ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الانبياء ، والاحبار ، والرهبان ، والمسيح بن مريم ، شاركوا الله في خلق السموات والارض .

بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والافعال .

بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلهاً مساوياً لله في جميع صفاته .

بل عامة المشركين بالله : مقرون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له ، سواء كان ملكاً ، أو نبياً ، أو كوكباً ، أو صنماً ؛ كما كان مشركوا العرب يقولون في تليتهم : « ليك لا شريك لك ، الا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك » ، فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد وقال : « ليك اللهم ليسك ، ليك لا شريك لك ليك ، ان الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » .

وقد ذكر أرباب المقالات : ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين ، في الملل والنحل ، والآراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد اثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له في جميع الصفات ؛ بل من أعظم

ما نقلوا في ذلك قول الثنوية الذين يقولون بالاصلين «النور» و«الظلمة» ، وان
النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر :

ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين :

أحدهما : أنها محدثة ، فتكون من جملة المخلوقات له .

والثاني : أنها قديمة ، لكنها لم تفعل إلا الشر ، فكانت ناقصة في ذاتها
وصفاتها ومنفعولاتها عن النور .

وقد أخبر سبحانه عن المشركين من اقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه
في كتابه فقال : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله ، قل
أفرايتم ما تدعون من دون الله ان أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره ؟
أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته ؟ قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون)
وقال تعالى : (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله : قل
أفلا تذكرون ؟ قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ سيقولون
الله قل أفلا تتقون ؟) الى قوله (فأني تسحرون ؟) الى قوله (ما اتخذ
الله من ولد وما كان معه من إله ، إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلنا بعضهم
على بعض سبحانه الله عما يصفون) ، وقال : (وما يؤمن أكثرهم بالله
إلا وهم مشركون) .

وبهذا وغيره : يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد ، فإن عامة

المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر : غايتهم أن يجعلوا
التوحيد ثلاثة أنواع

فيقولون : هو واحد في ذاته لا قسم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ،
وواحد في أفعاله لا شريك له .

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث ، وهو « توحيد الأفعال » وهو
أن خالق العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع
وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا
لا إله إلا الله ، حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الإختراع .

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم
أولاً : لم يكونوا يخالفونه في هذا ، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء ،
حتى أنهم كانوا يقرون بالتقدير أيضاً ، وهم مع هذا مشركون .

فقد تبين أن ليس في العالم من ينزاع في أصل هذا الشرك ؛ ولكن غاية
ما يقال : إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لغير الله ، كالقدرة
وغيرهم ؛ لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا :
إنهم خلقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبيع والنجوم ، الذين يجعلون أن بعض المخلوقات
مبدعة لبعض الأمور ، هم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة

مخلوقة ، لا يقولون انها غنية عن الخالق مشاركة له في الخلق ، فأما من أنكر الصانع فذاك جاحد معطل للصانع ، كالقول الذى أظهر فرعون .

والكلام الآن مع المشركين بالله ، المقرين بوجوده ، فإن هذا التوحيد الذى قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون ، بل يقرون به مع أنهم مشركون ، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، وكما علم بالإضطرار من دين الإسلام .

وكذلك « النوع الثانى » — وهو قولهم : لا شبيه له فى صفاته — فإنه ليس فى الأمم من أثبت قديماً مماثلاً له فى ذاته سواء قال أنه يشاركه . أو قال : أنه لا فعل له ؛ بل من شبه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به فى بعض الأمور .

وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل فى المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه ؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم .

وعلم أيضاً بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما فى مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ونحو ذلك ، فإن نفي ذلك يقتضى التعطيل المحض ، وأنه لا بد من اثبات خصائص الربوبية ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات فى مسمى التوحيد ، فصار من قال : ان لله علماً أو قدرة ، أو انه يرى فى الآخرة ، أو ان القرآن كلام الله منزل غير مخلوق يقولون : انه مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة ، فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا :
من قال إن الله عليم قدير ، عزز حكيم : فهو مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا : لا يوصف بالننى ولا الإثبات ؛ لأن في
كل منهما تشبيهاً له ، وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا
منه ، فإنهم شبهوه بالمتنعات ، والمعدومات ، والجمادات ، فراراً
من تشبيههم — بزعمهم — له بالأحياء .

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت للمخلوق
أصلاً ، وهو سبحانه وتعالى ليس كمثل شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في
أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات ؛ فإذا لم يكن في إثبات
الذات إثبات بماثلة للذوات : لم يكن في إثبات الصفات إثبات بماثلة له في ذلك ،
فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً ؛ ويجعلون مقابل ذلك التشبيه
ويسمون نفوسهم الموحدين .

وكذلك « النوع الثالث » وهو قولهم : هو واحد لا قسم له في ذاته ،
أو لا جزء له ، أو لا بعض له ؛ لفظ بجمل ، فإن الله سبحانه أحد صمد ، لم
يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ؛ فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتجزأ
أو يكون قد ركب من أجزاء ؛ لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على
عرشه ، ومباينته لخلقه ، وامتيازه عنهم ، ونحو ذلك من المعانى المستلزمة
لنفيه وتعطيله ، ويجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه توحيداً : فيه ما هو حق ، وفيه ما هو باطل ، ولو كان جميعه حقاً ؛ فإن المشركين اذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك ، الذى وصفهم به فى القرآن ، وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ بل لا بد أن يعترفوا أنه لا إله الا الله .

وليس المراد (بالإله) هو القادر على الاختراع ، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين ، حيث ظن أن الإلهية هى القدرة على الاختراع دون غيره ، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو .

فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه ، بل الإله الحق هو الذى يستحق بأن يعبد ، فهو إله بمعنى مألوه ؛ لا إله بمعنى آله ؛ والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له ، والإشراك أن يجعل مع الله الهاً آخر .

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار ؛ أهل الإثبات للقدر ، المنتسبون الى السنة إنما هو توحيد الربوبية ، وإن الله رب كل شيء ، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون .

وكذلك طوائف من أهل التصوف ، والمنتسبين الى المعرفة ، والتحقيق والتوحيد : غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد ، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه ، لا سيما اذا غاب العارف بموجوده عن

وجوده ، وبشهوده عن شهوده وبمعروفه عن معرفته ، ودخل في فناء توحيد الربوبية بحيث يغنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل ، فهذا عندهم - الغاية التي لا غاية وراءها .

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقرب به المشركون من التوحيد ، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً ، فضلاً عن أن يكون ولياً لله ، أو من سادات الأولياء .

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة : يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات ، فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم ، المبان لمخلوقاته ، وآخرون يضمنون هذا إلى نفي الصفات ، فيدخلون في التعطيل مع هذا ، وهذا شر من حال كثير من المشركين .

وكان جهم بنى الصفات ويقول بالجبر ، فهذا تحقيق قول جهم ، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي ، والثواب والعقاب : فارق المشركين من هذا الوجه لكن جهما ومن اتبعه يقول بالإرجاء ؛ فيضعف الأمر والنهي ، والثواب والعقاب عنده .

والنجارية والضرارية وغيرهم : يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان مع مقاربتهم له أيضاً في نفي الصفات .

والكلالية والأشعرية : خير من هؤلاء في باب الصفات ، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية ، وأثبتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة ، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع .

وأما في باب القدر ، ومسائل الأسماء والأحكام ، فأقوالهم متقاربة^(١) .

والكلالية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، الذي سلك الأشعرى خطه

وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبي ، وأبي العباس القلانسي ونحوهما . خير من الأشعرية في هذا وهذا ، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل .

والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر ، لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب ، فيجعلون المنافق مؤمناً ؛ لكنه يخلد في النار بخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم . وأما في الصفات والقدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة .

وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات ويقاربون قول جهم ، لكنهم

(١) يقصد التقارب بين الأشاعرة والكلابية .

يتفون القدر ؛ فهم وان عظموا الامر والنهى ، والوعد والوعيد ؛ وغلوفه ؛ فهم يكذبون بالقدر ، ففهم نوع من الشرك من هذا الباب ، والإقرار بالامر والنهى والوعد والوعيد مع إنكار القدر خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الامر والنهى والوعد والوعيد .

ولهذا لم يكن فى زمن الصحابة والتابعين من يننى الامر والنهى ، والوعد والوعيد وكان قد نبغ فيهم القدريه ، كما نبغ فيهم الخوارج : الحرورية ، وانما يظهر من البدع أولا ما كان أخفى ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قوت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون ، الذين يشهدون الحقيقة الكونية مع اعراضهم عن الامر والنهى : شر من القدريه المعزلة ونحوهم : أولئك يشبهون المجوس وهؤلاء يشبهون المشركين ، الذين قالوا : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ) والمشركون شر من المجوس .

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه ؛ فإنه أصل الإسلام الذى يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر ، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله .

وقد وقع كثير من الناس فى الإخلال بحقيقة هذين الأصلين ، أو أحدهما مع ظنه أنه فى غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة .

فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه: لا ينجيه من عذاب الله ، ان لم يقتن به اقراره بأنه لا إله إلا الله ، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو ؛ وأن محمداً رسول الله ، فيجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين :-

الأصل الأول « توحيد الإلهية » فإنه سبحانه أخبر عن المشركين كما تقدم بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله ، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله ، قال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ، وَيَقُولُونَ : هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ ، قُلْ أَتُنْبِئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء شفعاء مشركون .

وقال تعالى عن مؤمن يس (وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ؛ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلَا يُنْقِذُون ؟ إِنْ إِذَا لِي ضَلَالٍ مُبِينٌ ، إِنْ آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمِعُونِ) وقال تعالى : (وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادًى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَصَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) فأخبر سبحانه عن شفعاتهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء وقال تعالى : (أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوْ لَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلَا يَعْقِلُونَ ؟ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) وقال تعالى : (مَا لَكُمْ مِنْ

دونه من ولى ولا شفيع) وقال تعالى : (وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا الى ربهم ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع) وقال تعالى : (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) وقال تعالى : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون * يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى : (وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن شاء ويرضى) وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الارض ، وما لهم فيها من شرك وما له منهم من ظهير * ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً ؛ أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذوراً) .

قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العزيزَ والمسيحَ والملائكةَ فأنزل الله هذه الآية يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون الى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه .

ومن تحقيق التوحيد : أن يعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق ؛ كالعبادة والتوكل ، والخوف والخشية ، والتقوى . كما قال تعالى : (لا تجعل مع الله إلهاً آخر فتفعد مذموماً مخذولاً) وقال تعالى : (انا أنزلنا

إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ (وقال تعالى : (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ) وقال تعالى : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ؟) إلى قوله : (الشَّاكِرِينَ) وكل من الرسل يقول لقومه : (اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) .

وقد قال تعالى في التوكل : (وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) (وعلى الله فليتوكل المؤمنون) وقال : (قل حسبى الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى : (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا الى الله راغبون) .

فقال في الإتيان : (ما آتاهم الله ورسوله) وقال في التوكل : (وقالوا حسبنا الله) ولم يقل : ورسوله ؛ لأن الإتيان هو الإعطاء الشرعى ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال ، الذى بلغه الرسول ، فان الحلال ما أحله ، والحرام ما حرمه والدين ما شرعه ، قال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .

وأما الحسب فهو الكافى ، والله وحده كاف عبده ، كما قال تعالى : (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) فهو وحده حسبهم كلهم ، وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) أى حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله ، فهو كافيكم كلكم .

وليس المراد ان الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، اذ هو وحده كاف نبيه ، وهو حسبه ، ليس معه من يكون هو واياه حسباً للرسول ، وهذا في اللغة كقول الشاعر :

« حسبك والضحاك سيف مهند »

وتقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، أى يكفيك وزيداً جميعاً درهم .
وقال في الخوف والخشية والتقوى : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ) فأنبت الطاعة لله والرسول ، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام : (انى لكم نذير مبين . أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة للرسول ؛ فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله .

وقد قال تعالى : (فلا تخشوا الناس واخشون) وقال تعالى : (فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين) وقال الخليل عليه السلام : (وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ؟ فَايُّ الْقَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ؟ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) .

وفى الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال : لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما هو الشرك أو لم تسمعوا إلى قول
العبد الصالح : إن الشرك لظلم عظيم » . وقال تعالى : (فَايَّايَ فَارْهَبُونَ ،
وَلَايَّايَ فَاتَّقُونَ) .

ومن هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته : « من
يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ، ولن
يضر الله شيئاً » .

وقال : « ولا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا ما شاء الله
ثم شاء محمد » .

ففي الطاعة : قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو ، وفي المشيئة : أمر أن
يجعل ذلك بحرف ثم ، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن أطاع الرسول
فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة الرسول ، بخلاف المشيئة فليست مشيئة أحد
من العباد مشيئة لله ، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ما شاء الله كان ،
وإن لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن إن لم يشأ الله .

الأصل الثاني :

حق الرسول صلى الله عليه وسلم .

فعلينا أن تؤمن به ونطيعه ونتبعه ، ونرضيه ونحبه ونسلم لحكمه ، وأمثال

ذلك ، قال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى : (والله ورسوله
أحق أن يرضوه) وقال تعالى : (قل إن كان آباؤكم ، وأبناؤكم ، وأخوانكم ،
وأزواجكم ، وعشيرتكم ، وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ،
ومساكن ترضونها : أحب إليكم من الله ورسوله ، وجهاد في سبيله : فتربصوا حتى
يأتى الله بأمره) وقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ،
ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) وقال تعالى : (قل إن
كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وأمثال ذلك .

الإيمان بخلق الله وأمره

وإذا ثبت هذا : فن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره : بقضائه وشرعه .

وأهل الضلال الخائفون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وإبليسية .

فالمجوسية : الذين كذبوا بقدر الله وان آمنوا بأمره ونهيه ؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقته وقدرته ، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم .

والفرقة الثانية : المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنهي ؛ قال تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ) فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثة : وهم الإبليسية الذين أقروا بالأمرين ، لكن جعلوا هذا متناقضاً من الرب — سبحانه وتعالى — وطعنوا في حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم ؛ كما نقله أهل المقالات ، ونقل عن أهل الكتاب .

والمقصود أن هذا بما تقوله أهل الضلال : وأما أهل الهدى والفلاح :
فيؤمنون بهذا وهذا ، ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء ، وربهم ومليكم ، وما شاء
كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير ، وأحاط بكل شيء علماً ،
وكل شيء أحصاه في إمام مبين .

ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله ، وقدرته ومشيته ، ووحدانيته
وربوبيته ، وأنه خالق كل شيء ، وربهم ومليكم : ما هو من أصول الإيمان .

ومع هذا فلا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب ، التي يخلق بها الميسات ؛
كما قال تعالى : (حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ، فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ ،
فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) وقال تعالى : (يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ
سُبُلَ السَّلَامِ) وقال تعالى : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا) فأخبر أنه يفعل
بالأسباب .

ومن قال : إنه يفعل عندها لا بها فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر
ما خلقه الله من القوى والطبائع ، وهو شبهه بابتكار ما خلقه الله من القوى
التي في الحيوان ، التي يفعل الحيوان بها ، مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلها هي
المبدعة لذلك فقد أشرك بالله وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في
حصول مسيئه ، ولا بد من مانع يمنع مقتضاه ، إذا لم يدفعه الله عنه ، فليس في

الوجود شيء واحد مستقل بفعل شيء إذا شاء الا الله وحده ، قال تعالى : (وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) أى فتعلمون أن خالق الأزواج واحد .

ولهذا من قال : ان الله لا يصدر عنه الا واحد — لأن الواحد لا يصدر عنه الا واحد — كان جاهلا ، فإنه ليس فى الوجود واحد صدر عنه وحده شيء — لا واحد ولا اثنان — الا الله الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الارض ومن أنفسهم وبما لا يعلون .

فالنار التى خلق الله فيها حرارة لا يحصل الاحتراق الا بها ، وبمحل يقبل الاحتراق ؛ فإذا وقعت على السمندل والياقوت ونحوهما لم تحرقهما ، وقد يطفى الجسم بما يمنع إحراقه .

والشمس التى يكون عنها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه ، فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف : لم يحصل الشعاع تحته ، وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه لا بد من « الإيمان بالقدر » فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس : هو نظام التوحيد ، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده ، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده .

ولا بد من الإيمان بالشرع ، وهو الإيمان بالأمر والنهى والوعد والوعيد ، كما بعث الله بذلك رسله ، وأنزل كتبه .

والإنسان مضطر الى شرع في حياته الدنيا . فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعة . وحركة يدفع بها مصرته ؛ والشرع هو الذى يميز بين الأفعال التى تنفعه ، والأفعال التى تضره ، وهو عدل الله فى خلقه ، ونوره بين عباده ؛ فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس فى معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك ؛ فإن الإنسان ممام حارث ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسماء حارث وممام » وهو معنى قولهم متحرك بالإرادات ، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها ، ولا بد أن يعرف ما يريد ، هل هو نافع له أو ضار ؟ وما يصلحه أو يفسده ؟ .

وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم كما يعرفون اتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، وبعضهم يعرفونه بالاستدلال الذى يهتدون به بقولهم ، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم وهدايتهم لهم .

وفى هذا المقام تكلم الناس فى أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل ، أم ليس لها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما قد بسط فى غير هذا الموضع ، وبينما ما وقع فى هذا الموضع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل بلائهم الفاعل أو بنافره يعلم بالعقل ، وهو

أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل ويلتذ به ، وسيألف ما يفضله ويؤذيه وهذا
القدر يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعاً أخرى ؛ لكن معرفة
ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال : من السعادة
والشقاوة في الدار الآخرة ، لا تعرف الا بالشرع .

فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل
الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم ، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفاصيل أسماء
الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم ، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم
بجمل ذلك .

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو ما دل عليه
قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ
وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا) وقوله تعالى :
(قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ
قَرِيبٌ) وقوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) .

ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنى غير هذا ، وأنه يعلم بالعقل ،
وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح : يخرج عن
هذا ، فكلتا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين ،
وأخرجتا عن هذا القسم غلطت .

ثم إن كلتي الطائفتين لما كاتتا تنكر أن يوصف الله بالحجة والرضا ،
والسخط والفرح ، ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية ودلت عليه
الشواهد العقلية : تنازعوا بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح
هل ذلك بمنع لذاته ، وأنه لا يتصور قدرته على ما هو قبيح ، وأنه سبحانه
منزه عن ذلك ، لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه ؟ على قولين .

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا
في خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ،
وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والعذاب ؛ فلا جعلوه محموداً على ما فعله من
العدل أو ما تركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة ، وما تركه من
التعذيب والنقمة .

والآخرون نزوه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه ، ولا حقيقة له ،
وسروه بخلقهم فيما يحسن ويتبحر ، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه .

فمن نظر إلى القدر فقط ، وعظم الفناء في توحيد الربوبية ، ووقف عند
الحقيقة الكونية : لم يميز بين السعـم والجهل ، والصدق والكذب ، والبر
والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشاد
والغنى ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله ، ودينه وشرائعه ، فهم

مخالفون أيضاً لضرورة الحس والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يأكل ويشرب ، وما لا يأكل ولا يشرب ، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية .

ومن ظن أن البشر ينتهى إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً : فقد افترى وخالف ضرورة الحس ؛ ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض ، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغل عن الإحساس ببعض الأمور ، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع ، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه ، بل يرى في منامه ما يسوؤه تارة ، وما يسره أخرى .

فالأحوال التي يعبر عنها بالاضطلام والفناء والسكر ونحو ذلك ، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهي مع نقص صاحبها — لضعف تمييزه — لا تنتهى إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً ، ومن نفي التمييز في هذا المقام مطلقاً ، وعظم هذا المقام فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية : قدراً وشرعاً ، وغلط في خلق الله وفي أمره حيث ظن أن وجود هذا ؛ لا وجود له ، وحيث ظن أنه معدوح ، ولا مدح في عدم التمييز : العقل والمعرفة .

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول : أريد أن لا أريد ، أو أن العارف لا حظ له ، وأنه يصير كالميت بين يدي الغاسل ونحو ذلك ، فهذا إنما يمدح

منه سقوط إرادته التي يؤمر بها وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه .

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية وأنه لا يحس باللذة والألم ؛ والنافع والضار ، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل والدين .

فصل في أقسام الفناء الثلاثة

أحدها : هو الفناء الديني الشرعي الذي جاءت به الرسل ، وأنزلت به الكتب ، وهو أن يفنى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به : فيفنى عن عبادة غيره بعبادته ، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ؛ وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، كما قال تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ ، وَأَزْوَاجُكُمْ ، وَعَشِيرَتُكُمْ ، وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ، وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا : أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ : فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ) فهذا كله هو مما أمر الله به ورسوله .

وأما (الفناء الثاني) : وهو الذي يذكره بعض الصوفية ، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى ، فيفنى بمعبوده عن عبادته وبمذكوره عن ذكره

وبمعرفته عن معرفته ، بحيث قد يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى ،
فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق الله .

ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي صلى الله عليه وسلم وللسابقين الأولين ،
ومن جعل هذا نهاية السالكين ، فهو ضال ضلالاً مبيئاً ، وكذلك من جعله
من لوازم طريق الله فهو مخطيء ، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض
لبعض الناس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك .

وأما الثالث : فهو الفناء عن وجود سوى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق
هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود واحد بالعين ، فهو قول أهل الإلحاد
والإتحاد ، الذين هم من أضل العباد .

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس : فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه
أن يطرّد قوله ، فإنه إذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور
فعومل بموجب ذلك ، مثل أن يضرب ويجماع ، حتى يتبلى بمعظم الأوصاف
والأوجاع ، فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله وخرج عن أصل
مذهبه ، وقيل له : هذا الذي فعله مقضى مقدور ، نخلق الله وقدره ومشيتته :
متناول لك وله وهو يعمك ، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، والا
فليس بحجة لا لك ولا له .

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر الى القدر ، ويعرض

عن الأمر والنهي ، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحذور ، ويصبر على المقدور ، كما قال تعالى : (وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا) .

وقال في قصة يوسف : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)
فالتقوى فعل ما أمر الله به . وترك ما نهى الله عنه ، ولهذا قال الله تعالى : (فَاصْبِرْ
إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعشي والأبكار) .

فأمره مع الاستغفار بالصبر ؛ فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار أولهم وآخرهم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ !
تَوْبُوا إِلَى رَبِّكُمْ ، فَوَالَّذِي تَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ
مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً » وقال : « انه ليغان على قلبي ، وإنى لأستغفر الله وأتوب إليه
في اليوم مائة مرة » .

وكان يقول « اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت
أعلم به مني ؛ اللهم اغفر لي خطيئتي وعمدي ، وهزلي وجمدي ، وكل ذلك
عندي ؛ اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت
أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر » .

وقد ذكر عن آدم أبي البشر انه استغفر ربه وتاب اليه ، فاجتبه ربه
فتاب عليه وهده ؛ وعن ابليس أبي الجن - لعنه الله - انه أصر متعلقا بالقدر فلعنه
وأقصاه ، فن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه ، ومن أشبه أباه فساظم ،

قال الله تعالى : (وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً ؛ ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً) .

ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والإستغفار في غير آية ، كما قال تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقال تعالى : (فاستقيموا إليه واستغفروه) وقال تعالى : (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ، أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ وَأَنَّ اسْتَغْفَرُوا رَبَّهُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ يَتَّعَمَّكُمْ مَتَاعاً حَسَناً إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) .

وفي الحديث الذى رواه ابن أبى عاصم وغيره : « يقول الشيطان أهلكك الناس بالتوب وأهلكوكى بلا إله إلا الله والإستغفار ؛ قلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » .

وقد ذكر سبحانه عن ذى النون أنه نادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانه إني كنت من الظالمين ، قال تعالى : (فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمُؤْمِنِينَ) قال النبي صلى الله عليه وسلم « دعوة أخى ذى النون بما دعا بها مكروب الأفرج الله كربه » .

وجماع ذلك أنه لا بد له فى الأمر من أصلين ، ولا بد له فى القدر من أصلين .

ففي « الأمر » عليه الإجهاد في الإمثال علماً وعملاً ، فلا تزال تجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك .

ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في الأمور وتعديه الحدود .

ولهذا كان من المشروع أن يختم جميع الأعمال بالإستغفار . فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً ، وقد قال الله تعالى : (والمستغفرين بالاسحار) فقاموا بالليل وختموه بالإستغفار ، وآخر سورة نزلت قول الله تعالى : (إذا جاء نصر الله والفتح * ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا * فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً) وفي الصحيح أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » يتأول القرآن .

وأما في « القدر » فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه ويدعوه ؛ ويرغب إليه ، ويستعيذه ويكون مفتقراً إليه في طلب الخير وترك الشر .

وعليه أن يصبر على المقدور ، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ؛ وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه .

ومن هذا الباب احتجاج آدم وموسى لما قال : يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ؛ لماذا أخرجتنا

ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه فبكم وجدت مكتوباً على من قبل أن أخلق : (وعصى آدم ربه فغوى) قال : بكذا وكذا ، فخرج آدم موسى .

وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب ، فان آدم قد كان تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ؛ ولكن لأجل المصيبة التى لحقتهم من ذلك .

وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر فى المصائب ، وأن يستغفروا من المعائب كما قال تعالى : (فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ) .

فن راعى الأمر والقدر كما ذكر : كان عابداً لله مطيعاً له ، مستعيناً به ، متوكلاً عليه ، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين ؛ وحسن أولئك رفيقاً .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين فى مواضع كقوله : (إياك نعبد وإياك نستعين) وقوله : (فاعبده وتوكل عليه) وقوله : (عليه توكلت وإليه أنيب) وقوله : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ، وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا) .

فالعبادة لله والاستعانة به ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية

« اللهم منك ولك » فما لم يكن بالله لا يكون ؛ فانه لا حول ولا قوة إلا بالله
وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم .
ولا بد في عبادته من أصليين .
(أحدهما) إخلاص الدين له :

(والثاني) موافقة أمره الذي بعث به رسله ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول في دعائه : اللهم اجعل عملي كله صالحاً ، واجعله لوجهك
خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ؛ وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى :
(ليلوكم أيكم أحسن عملاً) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا يا أبا علي : ما أخلصه
وأصوبه ؟ قال : إذا كان العمل خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل ، وإذا كان
صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً ؛ والخالص أن يكون
لله ، والصواب أن يكون على السنة .

ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركائهم من الدين
ما لم يأذن به الله من عبادة غيره ، وفعل ما لم يشرعه من الدين ، كما قال تعالى :
(أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) كاذبهم على أنهم حرموا
ما لم يحرمه الله .

والدين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

ثم إن الناس في عبادته واستعانتة على أربعة أقسام :

فالمؤمنون المتقون هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه .

وطائفة تعبد من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحرياً للطاعة والورع ولزوم السنة ؛ لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر ؛ بل فيهم عجز وجزع .

وطائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ، ولا متابعة للسنة ، فقد يمكن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطنياً وظاهراً ، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن لا عاقبة له ، فإنه ليس من المتقين ، والعاقبة للتقوى ؛ فالأولون لهم دين ضعيف ولكنه مستمر باق ؛ إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز ؛ وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتبع فيه السنة .

وشر الأقسام من لا يعبد ولا يستعينه ؛ فهو لا يشهد أن علمه الله ولا أنه بالله .

فالمعتزلة ونحوهم — من القدرية الذين أنكروا القدر — هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية ، الذين يعرضون عن الشرع ، والأمر والنهي .

والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية : خير من المعتزلة ، ولكن فيهم من فيه نوع بدع ، مع إعراض عن بعض الأمر والنهي . والوعد والوعيد ،

حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك ، ويصيرون
أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وسنتهم ، فهم معتزلة من هذا الوجه .

وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعتزلة ، وكلنا
الطائفتين نشأت من البصرة .

وإنما دين الله ما بعث به رسوله ، وأنزل به كتبه ، وهو الصراط
المستقيم ، وهو طريقة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خير القرون
وأفضل الأمة وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى :
(وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) فرضى عن السابقين الأولين رضاً مطلقاً ، ورضى
عن التابعين لهم بإحسان .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة : « خير القرون
القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول : من كان منكم مستناً فليستن
بمن قد مات ، فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة ؛ أولئك أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ؛ قوم
اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ،
وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم .

وقال حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما : يا معشر القراء ! استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن أخذتم يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً .

وقد قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً ، وخط حوله خطوطاً عن يمينه وشماله ، ثم قال : « هذا سبيل الله ، وهذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ (وأن هذا صراط مستقيم فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقد أمرنا سبحانه أن نقول فى صلاتنا (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » ؛ وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم .

ولهذا كان يقال : تعوذوا بالله من فتنه العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فان فتنهما فتنه لكل مفتون ؛ وقال تعالى : (فإِذَا يَأْتِيَكُمُ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً) قال ابن عباس رضى الله عنهما : تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة وقرأ هذه الآية .

وكذلك قوله تعالى : (الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين *
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون * والذين يؤمنون
بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون * أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم المفلحون) فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون ، وذلك
خلاف المغضوب عليهم والضالين .

فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر اخواتنا صراطه المستقيم ؛ صراط الذين
أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك
 رفيقاً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

فهرس الموضوعات

الصفحة

٣	ترجمة المؤلف
٥	خطبة الكتاب ومنهجه وأبوابه
٢١	اثبات بعض الصفات اثبات للباقي
٢٩	القول بالصفات كالقول بالذات
٣٢	ما يثبت من الصفات
٣٩	الخاتمة الجامعة
٣٩	القاعدة الاولى : في وصف الله تعالى بالاثبات والنفي
٤٥	القاعدة الثانية : في الايمان بما أخبر به الرسول
٤٧	القاعدة الثالثة : في ظاهر النصوص
٥٢	القاعدة الرابعة : في مغايرة صفات الله لصفات المخلوقين
٥٨	القاعدة الخامسة : العلم بما أخبرنا به

	القاعدة السادسة : فيما يجوز وما لا يجوز على الله
٧٣	من النفي والاثبات
٨٣	ما يسلكه نفاة الصفات
٨٦	من أثبت بعض الصفات أثبت الباقي
٩٣	القاعدة السابعة : ما دلّ عليه السمع يعلم بالعقل أيضاً
١٠٨	التوحيد في العبادات
١٣٠	الايان بخلق الله وأمره
١٣٧	الفناء عند الصوفية وغيرهم

مطابع
جامعہ اسلامیہ محمد بن رسول اللہ ﷺ
بالتیاض

 Bibliotheca Alexandrina



0338274

